وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور – الجلفة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلديات

دراسة حالة ببلدية دار الشيوخ بولاية الجلفة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل

إعداد الطالب:
-ربوح العباس

إشراف الدكتورة:
سلامي خديجة

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د/ عجوز فاطنة	جامعة الجلفة	رئيسا
د/ سلامي خديجة	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
د/ يونسي عيسى	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل ونوجه شكرنا إلى أستاذتنا المشرفة "سلامي حديجة" على تفضلها بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما قدمته لنا من توجيهات وعلى بذلها من جهد طيلة فترات إنجاز هذا البحث.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين ساعدونا في إعداد هذا البحث، نسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم

إهداء:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ربتني بالصلوات و الدعوات إلى أغلى إنسان في الوجود

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من كلله بالهيبة و الوقار من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أرجو من الله وان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان اقتطفاها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك

نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد***والدي العزيز**

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود، إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لاحد ودلها

أخواتي

إلى كل عائلة عزيز كل واحد باسمه إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لأضيعهم

صديقاي وزملائي إلى كل من سعتهم ذاكرتهم لم تسعهم مذكرتي.

.....

ملخص الدراسة

الملخص:

معوقات التنمية الاجتماعية هي العوامل التي تعيق التقدم والتطور في المجتمعات، وتشمل مجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية التي تؤثر سلبًا على النمو الاجتماعي. إليك ملخصًا لأهم معوقات التنمية الاجتماعية:

1-الفقر والتفاوت الاقتصادي: يعتبر الفقر والتفاوت الاقتصادي من أبرز المعوقات للتنمية الاجتماعية، حيث يؤثران سلبًا على إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، ويؤديان إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية.

2-التمييز والعدالة الاجتماعية: يشمل التمييز الجنسي، والعرقي، والديني، والاجتماعي، والذي يمنع الفرص المتساوية ويؤدي إلى تشويه الفرص والمزايا بين فئات مختلفة من المجتمع.

3-ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية: تشمل ضعف البنية التحتية الطرق والمرافق العامة ونقص الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي، مما يعيق التنمية الاجتماعية ويزيد من الفجوات بين المجتمعات الغنية والفقيرة.

4-الصراعات والاضطرابات السياسية: تؤدي الصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية إلى تدمير البنية التحتية وتشويه الخدمات الاجتماعية، وتؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

5-نقص التعليم والتوعية: يعتبر التعليم والتوعية الأساسيان لتحقيق التنمية الاجتماعية، ونقص الوصول إلى التعليم ذو الجودة والتوعية الصحية يعيق التنمية الاجتماعية ويزيد من الفجوات بين الفئات الاجتماعية.

6-التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية: يمكن أن تؤدي التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية إلى تدمير الممتلكات وتشويه البنية التحتية، مما يعيق التنمية الاجتماعية ويؤدي إلى زيادة الفقر والتشرد.

تلك المعوقات تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر بشكل متبادل على التنمية الاجتماعية. للتغلب عليها، يتطلب الأمر جهودًا مشتركة من الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني لتنفيذ سياسات وبرامج تعزز العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية : معوقات التنمية الاجتماعية – التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية – الصراعات والاضطرابات السياسية

Résumé :

Les obstacles au développement social sont des facteurs qui entravent le progrès et le développement des sociétés et comprennent une variété de facteurs économiques, politiques, culturels et environnementaux qui affectent négativement la croissance sociale. Voici un résumé des obstacles les plus importants au développement social :

1- Pauvreté et disparité économique : La pauvreté et les disparités économiques sont considérées comme l'un des obstacles les plus importants au développement social, car elles affectent négativement l'accès aux services de base tels que l'éducation et les soins de santé, et exacerbent les écarts sociaux.

2-Discrimination et justice sociale : elle comprend la discrimination sexuelle, raciale, religieuse et sociale, qui empêche l'égalité des chances et conduit à une distorsion des opportunités et des avantages entre différents groupes de la société.

3- Faiblesse des infrastructures et des services de base : la faiblesse des infrastructures comprend les routes et les équipements publics et le manque de services de base tels que l'eau potable et l'assainissement, ce qui entrave le développement social et accroît les écarts entre les communautés riches et pauvres.

4- Conflits et troubles politiques : Les conflits armés et les troubles politiques entraînent la destruction des infrastructures, la distorsion des services sociaux et affectent négativement la stabilité sociale et économique.

5- Manque d'éducation et de sensibilisation : L'éducation et la sensibilisation sont considérées comme essentielles pour parvenir au développement social, et le manque d'accès à une éducation de qualité et à une sensibilisation à la santé entrave le développement social et accroît les écarts entre les groupes sociaux.

6- Changements environnementaux et catastrophes naturelles : Les changements environnementaux et les catastrophes naturelles peuvent conduire à la destruction de propriétés et à la distorsion des infrastructures, ce qui entrave le développement social et conduit à une augmentation de la pauvreté et du sans-abrisme.

Ces obstacles interagissent les uns avec les autres et affectent mutuellement le développement social. Pour les surmonter, des efforts conjoints sont nécessaires de la part des gouvernements, des organisations internationales et de la société civile pour mettre en œuvre des politiques et des programmes qui promeuvent la justice sociale et offrent des chances égales à tous les membres de la société.

Mots clés : obstacles au développement social - changements environnementaux et catastrophes naturelles - conflits et troubles politiques

فهرس المحتويات

الفهرس:

شكر وعرفان: .....

إهداء: .....

إهداء: .....

الفهرس: .....

فهرس الجداول: .....

مقدمة: .....أ

الفصل الأول الإطار المنهجي

تمهيد: 4

1- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها 5

2- الفرضيات: 7

3- سبب اختيار الموضوع الدراسة.....7

4- أهداف الدراسة: 8

5- أهمية الدراسة: 9

6- مفاهيم الدراسة: 9

7- المقاربة السوسيولوجية للدراسة: 11

8- صعوبات الدراسة 11

الفصل الثاني: دراسة النظرية للتنمية الاجتماعية

تمهيد: 14

1-تعريف التنمية الاجتماعية 15
2-خصائص التنمية الاجتماعية 17
3-مبادئ التنمية الاجتماعية..... 24
4-معوقات ومشكلات التنمية الاجتماعية 25
5- اتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية 26
6- رؤى مستقبلية نحو ريف متطور 27
خلاصة الفصل 29

الفصل الثالث السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري

تمهيد: 31
1. السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري 1831-1962 32
2. السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري ما بعد 1962 33
3. السياسات التنموية لما بعد سنة 2023 34
4. مشاكل و معوقات السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري 35
5. افاق تطوير السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري 37
خلاصة الفصل 39

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد: 41
1- مجالات الدراسة:..... 42
2- المنهج المتبع 44
3- الأدوات المستخدمة..... 44

الفصل الخامس : عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

1- تحليل نتائج الاستبيان 47
2- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى 51
3- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية 55
4- نتائج الدراسة:..... 68
5- الاستنتاج العام:..... 70
الخاتمة: 73
قائمة المصادر والمراجع 78
الملاحق: 81

فهرس الجداول:

جدول 1: توزيع مفردات العينة حسب نوع الجنس..... 47
جدول 2: توزيع مفردات العينة حسب الفئات العمرية. 47
جدول 3: توزيع مفردات العينة حسب الحالة المدنية 48
جدول 4: توزيع مفردات العينة حسب المستوى الأكاديمي. 49
جدول 5: جدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية 50
جدول 6: هل يؤثر التمييز الاجتماعي على تحقيق التنمية الاجتماعية 51
جدول 7: يوضح علاقة نقص البنية التحتية بضعف الاقتصاد الوطني: 52
جدول 8: يوضح علاقة غياب الشراكة بين القطاع العام والخاص بنقص الفرص التعليمية
..... 53
جدول 9: يوضح هل يؤثر ضعف التكنولوجيا والابتكار على تحقيق التنمية الاجتماعية؟ 54
جدول 10: يوضح يعتبر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي معوقًا للتنمية الاجتماعية. ... 55
جدول 11: يوضح هل يؤثر ضعف مشاركة المجتمع المحلي في قرارات التنمية على
نجاحها 56
جدول 12: يوضح هل يؤدي ضعف التخطيط الاستراتيجي إلى فشل مبادرات التنمية
الاجتماعية 57
جدول 13: هل يعتبر عدم توفير الفرص للشباب من معوقات التنمية الاجتماعية؟ 58
جدول 14: هل تؤدي القيود الثقافية والتقاليد إلى تعطيل برامج التنمية الاجتماعية..... 59
جدول 15: هل يؤثر نقص الاستثمارات في المناطق الريفية على تحقيق التنمية الاجتماعية
..... 60
جدول 16: هل يؤدي غياب السياسات الاجتماعية الشاملة إلى إعاقة التنمية الاجتماعية 61
جدول 17: هل يعتبر نقص التدريب المهني معوقًا للتنمية الاجتماعية 62
جدول 18: علاقة التفاوت في الوصول الى الخدمات الأساسية بضعف الرقابة على تنفيذ
المشاريع 63

جدول 19: هل يؤدي نقص الفرص الاقتصادية إلى إعاقة التنمية الاجتماعية..... 64
جدول 20: هل يؤدي نقص البرامج الداعمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تراجع التنمية الاجتماعية ؟..... 65
جدول 21: هل يعتبر ضعف الإدارة المحلية معوقًا للتنمية الاجتماعية 66
جدول 22: هل يعتبر نقص برامج التمكين الاقتصادي للشباب معوقًا للتنمية الاجتماعية 67

المقدمة

مقدمة:

تشكل التنمية الاجتماعية جزءاً أساسياً من الأولويات الوطنية، حيث تهدف السياسات والبرامج الحكومية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة حياة المواطنين. تتمثل التحديات الرئيسية أمام التنمية الاجتماعية في تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة لجميع الفئات الاجتماعية بشكل عادل ومتساوٍ، وتوفير فرص العمل والتدريب للشباب، وتعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرارات.

بالإضافة إلى ذلك، تركز الجهود على مكافحة الفقر والتمييز الاجتماعي، وتعزيز حقوق النساء والفئات الضعيفة، من خلال سياسات التنمية الاجتماعية، تسعى الجزائر إلى بناء مجتمعات متماسكة ومستدامة، تعتمد على تعزيز الهوية الوطنية والتضامن الاجتماعي كأساس للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

تتطلع الجزائر أيضاً إلى تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين كأساس للتنمية المستدامة، وهذا يشمل دعم وحماية النساء والأطفال والفئات الضعيفة، وتعزيز مكافحة العنف والتمييز في جميع أشكالها.

بشكل عام، تمثل التنمية الاجتماعية في الجزائر جزءاً حيوياً من استراتيجيات النمو الوطنية، وتعكس التزام الحكومة ببناء مجتمعات أكثر عدالة وازدهاراً، تعتمد على التضامن والتكافل الاجتماعي كأساس للتقدم المستدام.

ولذلك سنتناول في هذه الدراسة معوقات التنمية الاجتماعية بالجلفة بلدية دار الشيوخ وتحقيقا لذلك فقد قسمت الدراسة الى قسمين أساسيين بعد تحديد الاطار المفاهيمي للدراسة: قسم نظري وأخر ميداني.

القسم النظري للدراسة تم تقسيمه الى فصلين، تناولنا فيه مايلي:

وقد تضمن الفصل الاول: دراسة النظرية للتنمية الاجتماعية حيث قمنا بذكر تعريف التنمية الاجتماعية،

خصائص التنمية الاجتماعية، مبادئ التنمية الاجتماعية، معوقات ومشكلات التنمية الاجتماعية، اتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية، رؤى مستقبلية نحو ريف متطور.

وقد تضمن الفصل الثاني السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري حيث قمنا بذكر السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري 1831-1962، السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري ما بعد 1962، السياسات التنموية لما بعد سنة 2023، مشاكل و معوقات السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري، افاق تطوير السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

أما فيما يخص القسم التطبيقي فقد شمل كذلك فصلين:

الفصل الثالث: وقد تضمن الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث والتعريف بولاية البحث وذكر المنهج المستخدم في هاته الدراسة، كذلك التطرق الى تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ذكر الأداة التي ستستخدم في هاته الدراسة، وهي الاستمارة وبعد التحقق من صدقها بعرضها على بعض المحكمين والتحقق من ثباتها ثم صياغتها في صورتها النهائية، كذلك تضمن هذا الفصل ذكر الطرق الإحصائية التي ستعالج بها بيانات الدراسة.

الفصل الرابع: فقد تمحور على تفريغ البيانات وتحليلها على ضوء فرضيات الدراسة، جملة من التوصيات والاقتراحات كذلك خاتمة نهائية تنهي الدراسة وتركز على أهم ماجاء من النتائج الميدانية الخاصة بالبحث.

الفصل الأول الإطار المنهجي

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل والمتمثل في الإطار النظري للدراسة من الركائز الأساسية التي لا يمكن للباحث الاستغناء عنها في أي بحث علمي يرسمه الباحث من أجل إظهار أساسيات دراسته، من خلال تحديد الموضوع والإطار العام لهذه الدراسة.

حيث تم التطرق فيه إلى طرح إشكالية وفرضيات البحث لكي تتضح معالم الدراسة وأهم المبررات الذاتية والموضوعية التي دفعت إلى دراسة و اختيار هذا الموضوع و أهميتها و الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة، وصولا إلى تحديد المفاهيم الأساسية ذات الصلة، و كذا الإشارة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تتشابه مع موضوع الدراسة.

1- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تعد مسألة التنمية من القضايا الإستراتيجية التي حظيت بإهتمام السياسة والباحثين في حقول معرفية مختلفة في مجالات الاقتصاد والإدارة وعلم الإجتماع و المناجمنت .... الخ ، هذا إلى جانب جعلها أولوية في برامج و سياسات المنظمات العالمية و الإقليمية ،وجدير بالإشارة إلى أن التنمية أضحت أكثر من أي وقت مضى مطلبا أساسيا لتحقيق و تلبية احتياجات الأفراد و تحسين مستوياتهم المعيشية ، خاصة إذا تعلق الأمر بمن يعانون من الفقر و الهشاشة و الهامشية الإجتماعية بالمجتمعات المحلية ، و هذا ما جعل معظم المجتمعات و الهيئات الدولية و الإقليمية توجه جهودها التنموية إلى هذه المجتمعات بخلق فرص استثمار حقيقية تأخذ في الحسبان أهمية التنمية البشرية الإجتماعية في المقام الأول ، بمراعاة الخصوصيات الثقافية و الإمكانات الإقتصادية المتاحة بالمجتمع المحلي ، وفق سياسة و استراتيجية تنموية تشاركية ، بمرافقة مختلف أجهزة و مؤسسات الدولة و إسهام مختلف الفواعل المحلية أفراد و مؤسسات و هيئات المجتمع المدني، و ذلك بغية الإسهام في التنمية المحلية و الوطنية المجتمعية الشاملة.

غير أن تحقيق الأهداف التنموية بالمجتمع المحلي عادة ما يصطدم بعديد المعوقات على مستويات متعددة: اقتصادية إدارية ، سياسية ، ثقافية و إجتماعية ،مما يستدعي إيجاد أليات و سبل تجاوز هذه المعضلات بخلق بيئة مناسبة لاسيما على المستوى الإجتماعي ؛ أين ينصب الإهتمام على تنمية الروابط و العلاقات الإجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع المحلي ، و العمل على ترقية مستوى الخدمات و تلبية حاجاتهم المختلفة و غرس روح الانتماء لديهم بوعي إيجابي للإسهام و المشاركة في الفعل التنموي المحلي و الوطني.

ومن أجل توسيع نطاق المشاركة في التسيير وإدارة المخططات والمشاريع على المستوى المحلي، وتحسين مستوى الأداء لتحقيق أهداف التنمية المحلية، بادرت الجزائر بإصلاحات إدارية محلية كزيادة عدد المناطق الإدارية (التقسيم الإداري)، وإعادة هيكلة البناء التنظيمي والإشرافي على الإدارة المحلية ومنح البلدية المساعدات والإعانات المالية لها أو القانونية، من

خلال منح الشخصية المعنوية ووضع الإطار القانوني لها، إضافة إلى ذلك الوسائل التقنية والفنية من خلال تقديم المساعدات للبلدية في مجال التخطيط والبرامج التنموية، وعليه أضحى التنظيم اللامركزي جزءا من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر بشكل يجعل من الجماعات المحلية رهانا أساسيا لتفعيل مقومات التنمية، سواء في أبعادها الاقتصادية (المساهمة في خلق الثروة الوطنية) أو السياسية (تحقيق مطلب الديمقراطية المحلية).

و هذا ما سنحاول الوقوف عنده في هذه المذكرة المسومة ب معوقات التنمية الإجتماعية بالجلفة دار الشيوخ و ذلك بإبراز أهم المعوقات التي تقف في وجه تنفيذ السياسات التنموية ، و كذا اقتراح بعض الحلول التي نعتقد أنها كفيلة بتجاوز هذا الواقع ،و هو الرهان الحقيقي لتحقيق التنمية المرغوبة.1

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي الإحتياجات الأساسية لمنطقة دار الشيوخ بالجلفة ؟ و فيما تكمن المعيقات التي تحد من تحقيق التنمية الإجتماعية المتكاملة بالجلفة ؟

وتندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1 .هل هناك نقص في البنية التحتية مثل الطرق والمرافق العامة، وكيف يؤثر ذلك على جودة الحياة وتنمية المجتمع؟

2. ما هي أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه سكان دار الشيوخ بالجلفة وتؤثر على تنمية المجتمع؟

1 مجلة العلوم العربية والإنسانية ، المجلد6، العدد الثاني ، ماي ،2013.ص–ص879

2- الفرضيات:

الفرضية العامة:

تواجه البلديات معوقات اجتماعية متعددة تؤثر سلبًا على عمليات التنمية المستدامة

الفرضيات:

1- يؤثر ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية في البلدية على استقرار المجتمعات وتقدمها الاجتماعي.

2- يؤثر ضعف الاقتصاد المحلي ونقص الفرص الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في البلدية.

3- سبب اختيار الموضوع الدراسة

هناك عدة أسباب قد تكون وراء اختيار دراسة معوقات التنمية الاجتماعية في دار الشيوخ بالجلفة:

1. المبررات الذاتية:

-**أهمية الموضوع:** قد يكون هذا الموضوع مهمًا بشكل خاص بالنسبة للمجتمع المحلي في دار الشيوخ بالجلفة ، حيث قد يعاني السكان من مشاكل وتحديات اجتماعية تعيق تقدمهم وتأثيرهم الإيجابي على المجتمع.

-**الحاجة إلى البحث والتحليل:** قد يكون هناك حاجة ماسة لفهم العوامل التي تعوق التنمية الاجتماعية في المنطقة، وذلك لتطوير سياسات وبرامج تنموية تستهدف حل هذه المشكلات.

-**فرص البحث:** قد توفر دراسة معوقات التنمية الاجتماعية في دار الشيوخ بالجلفة فرصًا للبحث والتحليل، نظرًا لتوفر البيانات أو الاهتمام المحلي بهذا الموضوع.

-**تأثير الدراسة:** من الممكن أن يكون لدراسة معوقات التنمية الاجتماعية تأثير كبير على السياسات الحكومية وبرامج التنمية في المنطقة، مما يجعلها موضوعًا هامًا للدراسة والبحث.

2. المبررات الموضوعية:

-محاولة إثراء حقول البحث العلمي و المكتبة الجامعية بهذه الدراسة.

-قابلية الموضوع للدراسة و البحث و التحقق الميداني.

-ارتباط الموضوع بتخصصنا و ملائمته له و اندراجه ضمنه.

- أهمية الموضوع التي تستدعي الدراسة لكونه يتناول أهم الركائز التي يقوم عليها معوقات التنمية الاجتماعية.

4- أهداف الدراسة:

أهداف دراسة موضوع معوقات التنمية الاجتماعية في البلدية تتمثل في فهم العوامل التي تعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وتحديد الحلول الفعالة للتغلب على هذه المعوقات. تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى:

أولاً، تحليل البنية التحتية والخدمات الأساسية المتوفرة في البلدية، وتقييم جودتها وتوفرها، مثل التعليم والصحة والإسكان، لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.

ثانياً، فهم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدية، وكيفية تأثيرها على فرص الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية، وتقديم السياسات الهادفة إلى تقليل هذه التفاوتات.

ثالثاً، تحديد العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على عمليات صنع القرار في البلدية، وتأثيراتها على فرص التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

رابعاً، تعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط والتنمية المحلية، من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية في تحليل ومناقشة النتائج ووضع السياسات اللازمة للتغلب على المعوقات المحددة.

5- أهمية الدراسة:

دراسة موضوع معوقات التنمية الاجتماعية في البلدية تعتبر ضرورية أساساً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات المحلية. فهذه الدراسات تسلط الضوء على العوامل والتحديات التي تعيق عمليات التنمية الاجتماعية، مما يمكن من تحديد السبل الفعالة للتغلب عليها وتحقيق التقدم.

أولاً، تساعد دراسة معوقات التنمية الاجتماعية في البلدية على تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بشكل فعال، حيث تساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى التدخل الفوري والمستدام من أجل تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً، تسهم هذه الدراسات في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث توفر أدلة قاطعة تدعم عملية اتخاذ القرارات المحلية والوطنية، وتساعد في تحديد الممارسات الأفضل والسياسات الفعالة التي يمكن أن تعزز التنمية المستدامة.

ثالثاً، تعزز دراسة معوقات التنمية الاجتماعية في البلدية التفاعل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية، من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في عملية التخطيط والتنفيذ.

6- مفاهيم الدراسة:

تعتبر عملية تحديد المفاهيم من الخطوات الأساسية في البحث العلمي، ذلك أنها تساعد على توضيح المعالم الرئيسية للدراسة، ويستطيع من خلالها أن يوجه الباحث في المسار الذي يخدم أهدافه ويتوافق مع معطيات وطبيعة المجتمع أو الظاهرة المدروسة، ومنه كانت مفاهيم دراستنا كالآتي:

-معوقات :

المعوقات هي العوائق أو العوامل التي تقف في طريق تحقيق الأهداف أو التطور في مجال معين. في سياق دراسة التنمية الاجتماعية في دار الشيوخ، يمكن أن تشير المعوقات إلى العوامل التي تعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، مثل الفقر، ونقص البنية التحتية، والتحديات التعليمية، وقلة فرص العمل، والتحديات الصحية، والعوامل الثقافية، وأي عوامل أخرى تعيق تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع.[1]

-التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية تشير إلى العملية التي تهدف إلى تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات، وتطويرهم اجتماعيًا بشكل شامل. وهي تتضمن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعيش فيها الناس. تشمل التنمية الاجتماعية العديد من الجوانب مثل[2]:

1 .توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن.

2 .توفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع.

3 .تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوتات بين الطبقات الاجتماعية.

4 .تعزيز المشاركة المجتمعية والديمقراطية.

5 .حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الفردية.

6 .تعزيز الثقافة والهوية الوطنية.

7 .تشجيع الابتكار وتطوير المهارات الاجتماعية والحياتية.

1 مجلة آفاق لعلوم ، جامعة الجلفة ، العدد الخامس ،2016، ص ،ص ،275

2 المرجع نفسه، ص 276.

7- المقاربة السوسيولوجية للدراسة:

نظرية الصراع، كمقاربة سوسيولوجية، تركز على فهم التفاعلات الاجتماعية والصراعات داخل البلديات كعامل رئيسي يؤثر على التنمية الاجتماعية. تعتبر هذه المقاربة أن الصراعات بين الفئات المختلفة في المجتمع، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، تؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد والفرص داخل البلدية. فمثلاً، يمكن أن يتسبب الصراع على السلطة والموارد في تفاقم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، حيث تتركز الفرص والموارد في يد الطبقات الاجتماعية المهيمنة، مما يحول دون قدرة الفئات المهمشة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الصراعات السياسية والقوى داخل البلديات إلى عدم استقرار الحكم المحلي وتأثير سلبي على قدرة البلدية على تنفيذ سياسات تعزز التنمية الاجتماعية المستدامة. بشكل عام، تعتبر نظرية الصراع إطاراً مفيداً لفهم كيفية تأثير التفاعلات والصراعات الاجتماعية على تحقيق التنمية الاجتماعية في السياق البلدي، وتقديم مدخلات هامة لتطوير سياسات تعزز العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة في الفرص.

8- صعوبات الدراسة

دراسة معوقات التنمية الاجتماعية قد تواجه العديد من التحديات والصعوبات، من بينها:

1-توفير البيانات والمعلومات: قد تكون صعوبة في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل معوقات التنمية الاجتماعية، خاصة في المناطق ذات البيئة البحثية الصعبة أو المحدودة الموارد.

2 .التعقيد والتنوع: مفهوم معوقات التنمية الاجتماعية يشمل مجموعة واسعة من العوامل المتشعبة والمرتبطة، مما يجعل من الصعب تحليلها وفهم تأثيراتها بشكل كامل.

3 .المنهجية والطرق البحثية: قد تكون هناك صعوبة في اختيار المنهج البحثي المناسب وتطبيق الطرق البحثية المناسبة لدراسة معوقات التنمية الاجتماعية بشكل فعّال.

4 .تعقيد العلاقات السببية: يمكن أن تكون صعوبة في تحديد العلاقات السببية بين العوامل المختلفة ومعرفة كيفية تأثير كل منها على عملية التنمية الاجتماعية.

5 .التحديات الثقافية واللغوية: في بعض الأحيان، قد تواجه الصعوبة في فهم السياق الثقافي واللغوي للمجتمع المدروس، مما يؤثر على جودة البيانات المجمعة وتفسير النتائج.

6 .التحديات الأخلاقية: يجب مراعاة التحديات الأخلاقية في جمع البيانات وتحليلها، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية والسرية وموافقة المبحوثين.

7. التحديات المؤسسية: قد تكون هناك صعوبة في التعاون مع المؤسسات المحلية أو الحكومية للحصول على الدعم اللازم أو الوصول إلى الموارد المطلوبة للدراسة.

تجاوز هذه الصعوبات يتطلب التخطيط المناسب والتنسيق الجيد والتفاني في العمل، بالإضافة إلى القدرة على التعامل مع التحديات المحتملة خلال عملية البحث والتحليل.

الفصل الثاني: دراسة النظرية للتنمية الاجتماعية

تمهيد:

التنمية الاجتماعية هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات، من خلال تعزيز أطر العدالة الاجتماعية، والتمكين، والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية. تتجاوز التنمية الاجتماعية مجرد التحسين الاقتصادي، إذ تركز على تعزيز الروابط الاجتماعية، وبناء مجتمعات أكثر تكافلاً وتعاوناً، تسودها قيم العدالة والمساواة. تشمل هذه العملية تحسين الخدمات الاجتماعية، وتوفير فرص التعليم والتدريب، وتعزيز الصحة العامة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية الاجتماعية والثقافية. كما تسعى التنمية الاجتماعية إلى مواجهة التحديات التي تعيق التقدم، مثل الفقر، والتمييز، والتهميش، من خلال سياسات وممارسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة، والمساهمة الفعالة في بناء مجتمعات أكثر قوة وتماسكاً.

.

1-تعريف التنمية الاجتماعية

عرفت التنمية الإجتماعية بأنها : عبارة عن تطور العلاقات البشرية ، و ذلك وفقاً لما قاله المفكر هو بهاويس الذي حدد مجموعة من العناصر و المعايير و هي : الحجم ، والمشاركة ، والحرية ، و الكفاية.

كما ويقصد بالتنمية الإجتماعية بأنها عبارة عن سلسلة مخططة من العمليات الإدارية التي تسعى لحسن استغلال كافة الموارد ،و الإمكانيات ،و توظيف الطاقات بشكل صحيح و التوصل إلى الروابط الإجتماعية بين الدولة ،و كافة القطاعات سواء إن كان القطاع العام أو القطاع الخاص و أبناء المجتمع ،و ذلك من أجل خلق مجموعة من التغيرات في عدد من الأنشطة الإجتماعية ،و كل ما يتعلق بها من قيم ،و معتقدات و مواقف ،و عادات ،و ذلك من أجل تحقيق التقدم ،و الرقي لجميع أبناء المجتمع[1].

وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها سلسلة من العمليّات الإدارية، المخطط لها مسبقاً التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعيّة بينها وبين القطاع الخاصّ والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعيّة السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، دون غياب عنصر الاهتمام بالحاجات الفسيولوجيّة والخدميّة والمعيشية للأفراد، وتثمر التنمية الاجتماعية بتحقيق الرفاهيّة لأفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنوي . [2]

تقوم التنمية الإجتماعية على مجموعة من العناصر من أبرزها التغير في البناء الإجتماعي الذي يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الأدوار ، و التنظيمات التي لم تكن موجودة من قبل ، و بالطبع تتميز باختلافها بشكل تام عن ما كافة الأدوار التنظيمات ،و الأدوار القائمة بالفعل أما العنصر الثاني فيعرف بالدفعة القوية التي من الممكن حدوثها عندما

1 مجلة العلوم العربية والإنسانية ، المجلد6، العدد الثاني ، ماي ،2003 ص 53

2 كمال التابعي، علي المكاوي ،علم الاجتماع العام، دار النشر الإلكتروني ص 32

تحدث تغيرات جوهرية ترتبط بشكل رئيسي بالعدالة في توزيع الثروات ، و تقليل الفجوة بين الطبقات وتوفير الرعاية الصحية و الخدمات التعليمية لأبناء المجتمع حيث يصبح التعليم مجاني ، و إلزامي والقيام بمشروعات من أجل توفير المساكن للشباب و العنصر الثالث يتعلق بالإستراتيجية الملائمة ، و التي تعرف بكونها إطار عام و خطوط عريضة تقوم برسمها كافة السياسات المتعلقة بالتنمية و ذلك من أجل العبور من وضع التخلف ، و التدهور إلى وضع أو حالة النمو الذاتي لتحقيق كل ما تسعى إليه عملية التنمية الاجتماعية.

كما وينظر الى عناصر التنمية الاجتماعيّة على انها التغيّر في البنية الاجتماعيّة : وهو ما يجب أن يطرأ على المنظمات الاجتماعيّة الحديثة النشأة وأدوارها من تغييرات جذريّة حتى تكون مختلفة تماماً عن المنظمات القائمة من قبل في البيئة المجتمعيّة نفسها، ويساهم هذا التغيّر بإحداث تحوّلات ملحوظة في كل من النظم والظواهر المنتشرة في مجتمع ما. [1]

الدفعة القويّة: ويتمثل هذا العنصر من خلال إيجاد وخلق تغييرات جذريّة تخفّض من مستويات التباين فيما بين الأفراد فيما يتعلّق بالثروات، والسعي لتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين، إذ يقتضي ذلك أن يصبح التعليم متطلباً إلزاميّاً ومجانيّاً في المجتمع ، وتوسيع نطاق التأمين على العلاج ، ونشر المشاريع السكنيّة، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين. الاستراتيجيّة الملائمة: وهو ما تسعى إليه السياسة الإنمائيّة في ظل إحداث نقلات نوعيّة من الوضع الحالي المتمثل بالتخلّف الذي يعيشه مجتمع ما وقيادته نحو التطوّر والتقدم وخلق حالة من النمو الذاتيّ من خلال الاستغلال الأمثل للوسائل المتوفّرة لتحقيق الأهداف المنشودة من التنمية الاجتماعيّة. أهداف التنمية الاجتماعيّة التحفيز على التغيّر المستمّر والترغيب به ، وتنبثق هذه الرغبة من حالة عدم الرضا التي يعيشها الأفراد في مجتمع ما حول الوضع الراهن ، والرغبة بالسعي لتقمّص أدوار مستحدثة في المجتمع حتى يصبح المجتمع متقدّماً اجتماعيّاً وماديّاً. رفع مستويات التعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعيّة للأفراد ، ومد يد العون لهم في حل المشاكل

[1] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص 34.

التي تواجههم. خلق حلول جذريّة لما خلفته التنمية الاقتصادية من مشاكل ، ومن أبرزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الانتقال من الريف إلى المدن. توطيد أسمى المعاني والقيم وغرسها في نفوس الأفراد. دعم اللبنة الأولى في المجتمع وهي الأسرة وتعميق أواصر التماسك و الاستقرار فيما بينها[1].

2-خصائص التنمية الاجتماعية

هنا ان التنمية الاجتماعية تحاول تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها:

-العمل على تشجيع أبناء المجتمع على التغيير، و الانتقال إلى وضع أكثر تطوراً و يجب أن تكون الرغبة في التطور نابعة من داخل أبناء المجتمع ، و مدى إدراكهم لحالة الكساد ، و التخلف التي يعيشونها في الوقت الذي تحظى فيه بعض المجتمعات بالتقدم و التطور.

-العمل على التخلص من كافة المشكلات التي تعترض أبناء المجتمعات سواء إن كانت تتعلق بالمستوى التعليمي أو الوضع الإجتماعي.

- العمل على نشر القيم و العادات ، والتقاليد الايجابية في نفوس أبناء المجتمعات ، و من أهمها المشاركة والتعاون والصدق والالتزام بأداء المهام ، و انجاز الأعمال و الإخلاص بالعمل.

-العمل على محاربة المشكلات التي انتجها الوضع الإقتصادي المتدهور سواء إن كانت هذه المشكلات هي البطالة أو المشكلات الناتجة عن هجرة سكان الريف إلى المدينة.

-العمل على تعزيز دور ومكانة الأسرة باعتبارها هي الأساس الحقيقي والنواة للمجتمع.

-تحسين الوضع الإجتماعي لأبناء المجتمع ، ورفع مستوى المعيشة.

1 ماجر الشريف ،التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الموسوعة العربية ص 23

خصائص التنمية

هنالك عدد من خصائص تنمية المجتمع ، نذكر منها ما يلي:

1- التنمية عملية شاملة ذات مجالات وأبعاد متعددة تشمل مجمل جوانب المجتمع ، وتتعامل مع المجتمع بعده نظاما كاملا ، و تغطي مجمل فعاليات و نشاطات وموارد المجتمع ، وتتناول بالتغيير جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية ، و بالتالي فإنها تمثل إستراتيجية مركزية عامة ، و عملية حضارية شاملة متداخلة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع[1].

2 -إن التنمية عملية مستمرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لتحقيقها خاصة في حالة اتساع نطاقها و شمولها لمواكبة حركة التغير المستمرة ؛ فتنمية الإنسان الذي يقوم بدور التنمية في المجتمع عملية معقدة ، و إقناع هذا الإنسان على ضرورة اتباع منهج معين وسلوك معين يأخذ فترة زمنية لا يمكن وصفها بالقصير ، كما أن إقناع أفراد المجتمع بحتمية مشاركة جميع مكونات المجتمع في التنمية – بما في ذلك رجالُهم و نساؤهم – القادرين ليس من الأمور السهلة ، سواء كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة ، بالكف عما يعوق دون حدوث التنمية في المجتمع أو غير ذلك. [2]

3 -إن التنمية هي عملية عقلانية مخططة ، و تأتي حتمية تخطيط التنمية بناء على أن الهدف منها هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين ، و لا يمكن أن يتحقق ذلك بشكل عشوائي أو تلقائي لذلك لا بد من استخدام التخطيط أسلوبا علميا منظما لتحقيقها. و يتضمن هذا التخطيط وضع الأهداف و السياسات المطلوب الوصول إليها و تطوير و تنمية الطرق و الوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك ؛ فالتنمية – إذن – عملية مخططة لكونها تؤدي إلى استخدام الموارد البشرية و المالية و المادية بأكفأ صورة ممكنة و بطريقة إنسانية تستهدف سد احتياجات

1فوزية ذياب ،القيم والعادات الاجتماعية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، الإسكندرية ،1961 ص 361

[2] مصطفى عمر التير ، التنمية والتحديث ، معهد الانماء العربي، بنغازي، 1980، ص 85.

المجتمع ، و على ذلك فإن حاجات ومتطلبات التنمية لا يمكن تركها لاعتبارات الصدفة و التنفيذ العشوائي.

4 –إن التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية ، لأنها بإطارها الواسع تسعى لإحداث النمو والتطور في المجتمع بصورة تقود إلى رفع مستوى المعيشة ، و تستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع باعتبار أن التنمية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ، و بالتالي الرفاهية ، لأنه بدون العدالة تكثر النزاعات و تعظم سيطرة طبقة على أخرى أو جنس على آخر ، و هو الظلم الواجب رفعه عن المجتمع من أجل تنمية شاملة[1].

متطلبات تنمية المجتمع و هي:

اولا : رفع الظلم عن أفراد المجتمع:

"إن إحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة يتطلب أولا و قبل أي شيء تطهير "الحياة الاقتصادية" من كافة أشكال " الظلم و بالتالي تهيئة المناخ " المناسب " لكي يتعامل " الناس " تعاملا إنمائيا فاعلا مع " الأشياء ".

فبدهي الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي – و الاجتماعي و السياسي والإداري – و هو بالقطع الكائن الحي المسؤول عن مستوى الأداء ، و الإنسان " المظلوم " أي المقهور و المستغل "كل" لا يقدر حقيقة على شيء ، و من ثم إذا لم يرفع هذا الظلم و مهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة و التنوع و الجودة ، لا يمكن لأي شيء ذي قيمة أن يتحقق ، ولا يمكن لأية قوة دافعة أن تعمل بكفاءة مناسبة.

فهذه النقطة مهمة جدا في سبيل تنمية المجتمع و تقدمه ، حيث ينبغي أن يرفع هذا الظلم عن جميع أفراد المجتمع رجالهم و نسائهم ، كي يشعر كل أبناء المجتمع بالاحترام

1 فوزية ذياب ، مرجع سابق، ص 362

والاعتزاز و الطمأنينة ، و بالتالي السعي من أجل تنمية المجتمع تنمية مباشرة أو غير مباشرة ، لمعرفتهم بأن سعادتهم في سعادة مجتمعهم. [1]

و تترتب على رفع الظلم العدالة بين أبناء المجتمع و إعطاء كل ذي حق حقه ، دون المساواة المطلقة بين الجنسين. ورد في تقرير البنك الدولي عن التنمية ما يلي: " إن التحسين في المساواة بين الجنسين هو مثال مهم آخر على وجود هدف إنمائي يعزز عناصر أخرى، خطة التنمية. فمستويات التعليم و التدريب المنخفضة ، و سوء الحالة الصحية و الغذائية ، و الفرص المحدودة للحصول على الموارد، أدت إلى تدهور نوعية الحياة بالنسبة للمرأة في العالم النامي كله ، ثم إن التمييز المستند إلى جنس المرأة من شأنه أن يكون بالغ الضرر بعناصر أخرى في جدول أعمال التنمية المستديمة ؛ فالمرأة جزء رئيسي من القوة العاملة في البلدان النامية ، و هي تشكل نحو 60 % من القطاع غير النظامي في إفريقيا ، و 70 % من إنتاجها... و قد تبين في دراسة أنه لو زادت معدلات الإلمام بالقراءة بالنسبة للأنثى بمقدار 10 % لقلت وفيات الأطفال بنسبة 10 % ، أما زيادة معدلات الإلمام بالقراءة و الكتابة بالنسبة للذكور ، فلم يكن لها إلا أثر قليل[2]."

فنحن لا نأخذ كل ما ورد في التقرير كمسلمات لا تحتمل التأويل – فاقتصاد العالم كله تحت القوى العظمى من خلال هذه البنوك– ولكن أوردناه لما احتوى عليه من دعوة إلى ضرورة تصحيح مشاركة المرأة، لأنها من القوى العاملة في الأرياف خاصة ، و نحن في هذا العصر ينبغي ألا نقف عند حد إلقاء اللوم على الآخرين دون بحث عن البديل الأمثل لمشكلاتنا المعاصرة . كما أن تأكيد صحة التقرير في ربط الوفيات بتعلم الأم القراءة و الكتابة أو عدم تأكيد ذلك ، ينبغي أن يترك لأهل الاختصاص في هذا المجال ، لكننا إذا أخذنا بعين الاعتبار

[1] إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 72.

2 فوزية ذياب ،مرجع سابق، ص 362

دور الأم في رعاية صغيرها منذ كان جنينا في بطنها و ما قبل ذلك و ما بعده ، من الاحتكاك المباشر بالطفل و تنشئته ، فإن ذلك يجعلنا نميل إلى صحة التقرير.

ثانيا : مشاركة أفراد المجتمع:

إن تنمية المجتمع تتطلب كذلك جعل الجماهير تعيش في ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية و سياسية تيسر لها الشعور بالانتماء إلى المجتمع الذي تعيش فيه ، وجعلها تعتبر أن هذا المجتمع هو جماعتها المرجعية التي تسعد لسعادتها و تشقى لشقائها وتدافع عنها.

فإحساس أفراد المجتمع بهذا الشعور العميق المنبعث من قلوبهم ووجدانهم سيدفعهم إلى العمل والمساهمة في تنمية مجتمعهم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا وخلقيا وإداريا ، و غير ذلك ، لأنهم يصبحون في حالة لا يرون أنفسهم إلا أجراء في هذا المجتمع ولبنات تكمل بعضها بعضا في البناء المتكامل ، فيرون أن هذا المجتمع يتكون منهم ، و أن مجتمعهم ليس مجتمعا مثاليا خياليا كما كان عند بعض الفلاسفة ، بل يبتعدون عن كل ما يضر بمجتمعهم الواقعي. و هذا الشعور بالانتماء، ينبغي أن يشمل النساء بجانب الرجال حيث يكن أحرص على النهوض بمجتمعهن و تنميته تنمية أخلاقية ، بمحاربة جميع أنواع الفساد المادية و المعنوية ، و تصحيح صورة المرأة في المجتمع بل و في العالم كله ، بالوقوف أمام هذا الاستغلال الفادح لصورتها في الإعلام و الإعلان المرئي والمكتوب ، المحلي و الدولي[1].

و إذا كانت التنمية تتطلب " الاجتماعية في التحرك ، بمعنى أن كل جزء من الأجزاء المكونة للمجتمع يجب أن يساهم في هذا التحرك ، و ينمو من خلاله ، فإن الآثار التي سيتركها هذا التحرك يجب أن ينعكس على مختلف العناصر و المكونات الاجتماعية2."

فإذا أدى كل من الرجل و المرأة دوره في تنمية المجتمع، فينبغي إذن أن ترجع الثمار إلى الجميع بالعدل و المساواة، دون ظلم أو استغلال، كل حسب الدور الذي قام به دون النظر

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، التخطيط للتنمية في البلدان النامية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص 55.

2 فوزية ذياب ، مرجع سابق، ص 362

إلى مجرد الفروقات التكوينية . كما أن الدول النامية تحتاج بالدرجة الأولى إلى دور المشاركة الشعبية في تمويل مشروعات التنمية ، دعما لاقتصاديات التنمية الاقتصادية، و ذلك بضرورة مساهمة جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي ، و دفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه ، و من هناك أصبحت حاجة ملحة للمشاركة الشعبية ، و هي كل ما يبذله الأفراد و الجماعات من طاقة عمل أو إسهام مادي في تنفيذ أو تشغيل أو استثمار مشروع لتنفيذ رغبة ذاتية للأهالي دون تحمل الدولة أية أعباء. [1]

ثالثا : الاستمرارية و التقييم:

تتطلب التنمية الشاملة جهودا مستمرة دؤوب ، و رقابة دائمة و متابعة ، و تصويبا لأنماط الخلل . فالتنمية الشاملة الناجحة تتطلب المداومة في العمل و المواظبة في بذل الجهود و عدم التوقف في وسط الطريق ، كما تحتاج إلى مراجعة فاحصة دقيقة مستمرة للأهداف و الوسائل المتخذة و النتائج المحصول عليها للمقارنة بين هذه العناصر الثلاثة وتصحيح الأخطاء متى حدثت.

رابعا : اعتماد الكفاءة:

تتطلب تنمية المجتمع أيضا "اكتشاف القيادات المحلية وتشجيعها وتدريبها" ، فالاعتماد أولا على الجهود المحلية والعقول المنتمية إلى المجتمع، وذلك لمنع ظاهرة هجرة العقول إلى الخارج. و ينبغي ألا تجد المحاباة سبيلا إلى هذا الاختيار، كما ينبغي ألا يحجر على عقل لجنسه أو طائفته، لكن كل في مكانه المناسب و في وقته المناسب.

خامسا: تشجيع وتفعيل القيم الاجتماعية الايجابية:

تقوم القيم الاجتماعية بدور هام في تكوين البناء الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي والسياسي للمجتمعات، و تحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة ، و بالتالي تحتاج

[1] إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص 75.

إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية و تقودها إلى الطريق الصحيح ، ولذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة و مختلفة ، واجهت برامج التنمية عقبات شتى في التنفيذ . و هناك مثلا عدد من القيم التي تعوق عملية التنمية منها: [1]

-والتوكل على الغير.

-عدم القبول بالجديد ، و التخويف من المستحدثات.

-عدم الاعتراف بأهمية ودور المرأة في المجتمع، مما ينتج عنه تعطل طاقات نصف المجمع تقريبا.

و لكي لا تقف القيم الاجتماعية حجر عثرة أمام التنمية ، و لكي يشارك جميع أفراد المجتمع القادرين على البذل و العطاء و الإنتاج ، فإنه لا بد من اعتبار جملة أمور مهمة في نجاح التنمية ، و في ذلك يقول الدكتور محمد عبد المنعم عفر : " و لا شك أن نجاح التنمية لأي مجتمع من المجتمعات رهن بإيمان الناس بها وتفاعلهم معها و مشاركتهم في جهودها و جنبهم ثمارها ؛ فالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما هو معلوم تحتاج إلى إطار يجمع أفراد المجتمع كلهم حتى يتحركوا جميعا صوب التنمية ، لأن اختيار الدولة

والتزامها بالتنمية في إطار منهج اقتصادي محدد تلتزم به الدولة فقط دون أفراد المجتمع لا يكفل تحقيق التقدم المطلوب لعدم تفاعل المجتمع جميعه معه و استجابتهم له . و إزاء ذلك، فإنه يلزمنا أساليب تنموية تناسب معتقداتنا و قيمنا الإسلامية على ضوء القرآن والسنة و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الفعلية لمجتمعاتنا الإسلامية و المشاكل والقيود التي تواجهنا و تتمشى مع التغيرات في الظروف المختلفة ، أي أنها تقوم على ترجمة أهدافنا وقيمنا إلى واقع ملموس في صورة أساليب واقعية قابلة للتطبيق العملي".

[1] أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 33.

إن للقيم الاجتماعية دورا كبيرا بارزا في توجيه التنمية أو عرقلتها ، حيث إن القيم الاجتماعية عادات و تقاليد الأفراد و الأسر في المجتمع، فإذا كان أفراد المجتمع يدركون أهمية تنمية مجتمعهم ، و يدرك الجميع ضرورة مشاركة الرجال والنساء القادرين بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن هذا الجو الإيجابي المسؤول من شأنه أن يؤدي إلى تنمية راقية و ازدهار متواصل و تقدم كبير لمجتمعهم[1].

3-مبادئ التنمية الاجتماعية

مبادئ التنمية الاجتماعية هي المبادئ الأساسية التي توجه عملية التطور والنمو الاجتماعي للأفراد والمجتمعات. وتشمل هذه المبادئ عدة جوانب، منها:

1 .**المساواة والعدالة الاجتماعية:** تشجيع الفرص المتساوية لجميع الأفراد دون تمييز بناءً على الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو الإعاقة.

2 .**الاحترام وحقوق الإنسان:** احترام كرامة الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون استثناء.

3 .**المشاركة والشراكة:** تشجيع المشاركة الفعّالة للأفراد والمجتمعات في صنع القرارات وتطوير السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم.

4 .**التعاون والتضامن:** تعزيز روح التعاون والتضامن بين الأفراد والمجتمعات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة ومواجهة التحديات المشتركة.

5 .**الاستدامة:** التركيز على تحقيق التنمية الاجتماعية بشكل يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة ويضمن استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي للأجيال الحالية والمستقبلية.

1 غريب محمد سيد أحمد ،علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، دس ص 73

6 .التمكين والتنمية الذاتية: تعزيز قدرات الأفراد وتمكينهم لتحقيق إمكاناتهم الكاملة وتحسين جودة حياتهم وحياة مجتمعاتهم.

7 .الاستجابة للاحتياجات والمساهمة في حل المشكلات: توجيه الجهود نحو تلبية احتياجات الفرد والمجتمع والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

هذه المبادئ تمثل إطارًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر عدالة واستدامة وتنمية للجميع.[1]

4-معوقات ومشكلات التنمية الاجتماعية

هناك عدة معوقات ومشكلات يمكن أن تؤثر سلباً على عملية التنمية الاجتماعية، وتشمل ما يلي:

1 .الفقر: يعتبر الفقر وعدم التساوي الاقتصادي من أكبر المعوقات للتنمية الاجتماعية، حيث يمكن أن يؤثر على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، ويزيد من فجوة الفرص بين الطبقات الاجتماعية.[2]

2 .الجهل وضعف التعليم: قلة الوعي وضعف التعليم يمكن أن يحد من فهم الأفراد لحقوقهم وفرصهم، مما يعوق قدرتهم على المشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

3 .العنف والصراعات: تعد العنف والصراعات الداخلية والخارجية عاملًا رئيسيًا يعيق التنمية الاجتماعية، حيث يؤدي إلى تدمير البنية الاجتماعية وتشتيت الجهود التنموية.

4 .البطالة: يمكن أن تؤدي معدلات البطالة المرتفعة إلى انعدام الثقة بالنفس والاندماج الاجتماعي، وتزيد من فقر الفرد وضعف تنميته الاجتماعية.

1 عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، دار المعارف ، الإسكندرية ،1988 ص 39

[2] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 112.

5 .التمييز والتفرقة: يمكن أن يؤدي التمييز بناءً على الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية إلى تقليل الفرص وإحداث عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات والفرص.

6 .نقص البنية التحتية: قد يكون نقص البنية التحتية في المناطق النائية أو الفقيرة عائقًا للتنمية الاجتماعية، مثل نقص الطرق والمدارس والمستشفيات[1].

7 .التغيرات البيئية: يمكن أن تؤثر التغيرات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ على الظروف المعيشية والصحية للأفراد ، مما يعيق التنمية الاجتماعية.

هذه المشكلات تتطلب جهودا متعددة المستويات لمعالجتها ، بما في ذلك التدخلات الحكومية والمجتمعية والدولية لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

5- اتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية

هناك عدة اتجاهات نظرية في دراسة التنمية الاجتماعية التي تسعى إلى فهم كيفية تطور الفرد والمجتمع عبر الزمن ، وتشمل ما يلي:[2]

1 .النظرية النموذجية: تركز هذه النظرية على العمليات البيولوجية والنفسية التي تؤثر على التطور الاجتماعي للفرد ، وتشمل نظريات مثل نظرية إريكسون لتطور الهوية ونظرية بياجيه لتطور المعرفة.

2 .النظرية البيئية: تنظر هذه النظرية إلى البيئة المحيطة بالفرد كمحرك رئيسي لتطوره الاجتماعي ، وتشمل العوامل المؤثرة مثل العائلة والمدرسة والمجتمع.

---

1 عبد الهادي محمد والي، مرجع سابق، ص 40.

[2] عبد العزيز العايش، دور علم الاجتماع فى تنمية بلدان العالم الثالث،(حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراة في علم اجتماع التنمية(غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002-2003، ص 22.

3 .النظرية الاجتماعية: تركز هذه النظرية على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تطور الفرد وتفاعله مع المجتمع ، وتشمل نظريات مثل نظرية المنظور الاجتماعي ونظرية الاندماج الاجتماعي.

4 .النظرية النقدية: تركز على تحليل الهيمنة والسيطرة في المجتمع وكيفية تأثيرها على تطور الفرد والمجتمع ، وتسلط الضوء على الظلم الاجتماعي وعدم المساواة.

5 .النظرية النسقية: تركز على الأنماط والترتيبات الاجتماعية والتفاعلات المعقدة بين الأفراد والمجتمعات، وكيفية تأثيرها على التطور الاجتماعي.

6 .النظرية البنائية: تركز على العمليات البنائية والتفاعلات بين الفرد والمحيط الاجتماعي في بناء المعرفة وتشكيل الهوية والسلوك.

هذه الاتجاهات النظرية ليست متنافسة بل يمكن أن تكون متكاملة ، وتعتمد على السياق والموضوع المدروس وتساهم في تطوير فهمنا للعوامل التي تؤثر على التنمية الاجتماعية.[1]

6- رؤى مستقبلية نحو ريف متطور

تتجه الرؤى المستقبلية نحو تطوير الريف بشكل متطور ومستدام في عدة مجالات ، ومن بين هذه الرؤى:

1 .**التكنولوجيا والاتصالات:** من المتوقع أن تلعب التكنولوجيا والاتصالات دورًا حيويًا في تطوير الريف، مما يشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية ، وتوفير الوصول إلى الإنترنت السريع والمواقع الرقمية لدعم الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية.

1 عبد الناصر محمد رشاد ،التعميم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي ، مصر ،1997 ص 72

2 .التنمية الاقتصادية المتنوعة: يمكن أن تسهم استخدام التكنولوجيا والابتكار في تنويع الاقتصاد الريفي، مما يتيح فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل بما في ذلك السياحة الريفية والصناعات اليدوية والزراعة العضوية.

3 .حماية البيئة والاستدامة: يجب أن تكون الرؤى المستقبلية نحو الريف مرتبطة بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة ، بما في ذلك ممارسات زراعية مستدامة وحماية الموارد الطبيعية وتعزيز التوعية البيئية.

4 .تعزيز البنية التحتية والخدمات: يجب تحسين البنية التحتية في الريف بما في ذلك الطرق والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية ، لتحسين جودة حياة السكان وجذب المستثمرين.

5 .تعزيز المشاركة المجتمعية: يجب أن تكون الرؤى المستقبلية تركز على تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ السياسات المحلية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

6 .تعزيز الشباب والابتكار: يجب أن تدعم الرؤى المستقبلية تعليم الشباب وتطوير مهاراتهم وتشجيعهم على الابتكار وريادة الأعمال في الريف، مما يسهم في تجديد القوى العاملة وتنشيط الاقتصاد المحلي.

هذه بعض الرؤى المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تطوير الريف بشكل مستدام ومتطور، مما يعزز جودة حياة السكان ويحافظ على تنوع الثقافات والبيئات الريفية.1

1 عبد المجيد عبد الرب ،علم الاجتماع الريفية، مكتبة النجوم مصرية ، القاهرة،1975 ص 63

خلاصة الفصل

في هذا الفصل استكشفنا مفهوم التنمية الاجتماعية وأبرز خصائصها، حيث تركزت على النمو والتطور في العلاقات الاجتماعية للفرد والمجتمع. كما تطرقنا إلى المبادئ الأساسية التي توجه عملية التنمية الاجتماعية والتي تشمل المساواة والعدالة والاحترام والمشاركة.

ثم تناولنا معوقات ومشكلات التنمية الاجتماعية ، والتي تشمل الفقر والجهل والعنف والبطالة والتمييز، وأكدنا أهمية مواجهتها بشكل شامل من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

وفي الختام ، استعرضنا اتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية، التي تتنوع بين النموذجية والبيئية والاجتماعية والنقدية والنسقية والبنائية، وكلها تسعى إلى فهم العوامل التي تؤثر على تطور الفرد والمجتمع.

الفصل الثالث: السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري

تمهيد:

السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري تركز على تحسين شروط الحياة والتقدم الاجتماعي للمواطنين، من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى العدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والثقافي. تعكس هذه السياسات التزام الحكومة الجزائرية بتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، وتعزيز الفرص التعليمية والتدريبية للشباب، بالإضافة إلى دعم الأسر ذات الدخل المحدود والفئات الضعيفة في المجتمع. تهدف هذه السياسات أيضًا إلى تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتقوية الهوية الثقافية والوطنية للمجتمع الجزائري.

1. السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري 1831-1962

فترة الاستعمار الفرنسي (1831-1962) في الجزائر شهدت سياسات اجتماعية تميزت بالتعسف والاستغلال الاقتصادي ، ولم تكن توجهاتها نحو التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري. وقد تأثرت السياسات الاجتماعية في هذه الفترة بالسياق السياسي والاقتصادي للمستعمر الفرنسي. [1]

1 .السياسات الاقتصادية: كانت سياسات الاقتصاد الاستعماري تهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية والعمالة الجزائرية لصالح الاقتصاد الفرنسي ، دون النظر إلى الاحتياجات الاجتماعية للسكان الأصليين.

2 .النظام التعليمي: كان الهدف من النظام التعليمي الاستعماري هو تعليم الجزائريين على الطريقة الفرنسية لتوظيفهم كعمال مهرة أو مساعدين إداريين ، دون النظر إلى تطوير قدراتهم الاجتماعية والمهنية.

3 .السياسات الاجتماعية العنصرية: كانت السياسات الاجتماعية تعاني من التمييز العنصري والتهميش للسكان الأصليين ، وكانوا يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة.

4 .التمييز القانوني: كانت هناك سياسات قانونية تميزت بالتمييز بين الجزائريين والمستعمرين الفرنسيين في الحقوق والامتيازات ، وكان النظام القضائي يفضل المستعمرين في المحاكم.

5 .المقاومة الاجتماعية: على الرغم من الظروف الصعبة ، إلا أن المجتمع الجزائري قاوم السياسات الفرنسية من خلال حركات التحرر الوطني والمطالبة بالحرية والاستقلال.

1 عبد الله بن عبد الرحمن البريدي ،التنمية المستدامة، مكتبة العبيدان ، الرياض السعودية ،2015 ص 22

باختصار كانت السياسات التنموية الاجتماعية في الفترة ما بين 1831 و1962 في الجزائر محدودة وغالبًا ما كانت تخدم مصالح الاستعمار الفرنسي على حساب مصالح المجتمع الجزائري ، مما أدى إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين.[1]

2. السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري ما بعد 1962

بعد استقلال الجزائر في عام 1962 ، اتخذت الحكومة الجزائرية سلسلة من السياسات التنموية الاجتماعية لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين. من بين هذه السياسات:

1 .برامج التحسين الاجتماعي: تشمل هذه البرامج مجموعة من الإجراءات لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة والمحتاجة ، مثل توفير المساعدات المالية والخدمات الاجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود.

2 .تطوير البنية التحتية الاجتماعية: تركز هذه السياسات على تحسين البنية التحتية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان ، وتطوير المدارس والمستشفيات وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

3 .توفير فرص العمل والتشغيل: تهدف هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل وتوفير الوظائف للشباب والعمالة النسائية من خلال دعم الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير القطاعات الاقتصادية[2].

4 .تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تسعى الحكومة إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد وتعزيز النزاهة والمساءلة.

1عبد الرحيم أبو كريشة دراسات في علم اجتماع التنمية، ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2013 ص 5

[2] السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية. القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 87.

5 .تعزيز حقوق المرأة والشباب: تركز الحكومة على تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتعزيز حقوقهم وتمكينهم من المساهمة بشكل فعال في تنمية المجتمع.

6 .تطوير التعليم والتكوين المهني: تستثمر الحكومة في تطوير نظام التعليم والتكوين المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل وتوفير الفرص التعليمية للجميع.

تلك هي بعض السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري ما بعد عام 1962 ، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية.[1]

3. السياسات التنموية لما بعد سنة 2023

من الممكن أن تتضمن السياسات التنموية لما بعد عام 2023 في الجزائر مجموعة من الأولويات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة وتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي. ومن بين هذه السياسات يمكن أن تشمل:

1 .الاستثمار في البنية التحتية: تشمل هذه السياسات تعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الطرق والمواصلات والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة، وذلك لتحسين جودة الحياة وتعزيز الاقتصاد المحلي.

2 .تعزيز الاستدامة البيئية: تتضمن السياسات التنموية لما بعد 2023 التركيز على الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية ، وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال تنفيذ سياسات وبرامج لحماية البيئة والتصدي للتغيرات المناخية.

1 عبد الرحيم أبو كريشة ، مرجع سابق، ص 5

3 .دعم الابتكار وريادة الأعمال: تشجيع الابتكار ودعم ريادة الأعمال يمكن أن يكون جزءًا مهمًا من السياسات التنموية ، من خلال توفير الدعم المالي والتقني والتدريب للمبادرات الشبابية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.[1]

4 .تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: يجب أن تتضمن السياسات التنموية إجراءات فعالة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في جميع المجالات ، وتعزيز النزاهة والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

5 .تطوير التعليم والتكوين المهني: يجب أن تركز السياسات التنموية على تطوير نظام التعليم والتكوين المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل وتوفير الفرص التعليمية للجميع.

6 .تعزيز المساواة وحقوق الإنسان: يجب أن تسعى الحكومة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتوفير الفرص المتساوية للجميع دون تمييز.

تلك هي بعض السياسات التنموية المحتملة لما بعد عام 2023 في الجزائر، والتي يمكن أن تسهم في تعزيز التنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين.[2]

4. مشاكل و معوقات السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري

تواجه السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري العديد من المشاكل والتحديات التي قد تعيق تنفيذها بشكل فعال ، ومن بين هذه المشاكل والمعوقات:

1 .الفساد وضعف الإدارة: يعاني المجتمع الجزائري من مشكلة الفساد وضعف الإدارة ، مما يؤثر سلباً على تنفيذ السياسات التنموية الاجتماعية ويقلل من فعاليتها.

[1] صالحة محمد السنوسي . بعض المعوقات الاجتماعية للتنمية الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة قاريونس. كلية الآداب، ص 44.

2 عبد الرحيم أبو كريشة ، مرجع سابق، ص 52

2 .الاقتصاد الهش: يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات عديدة بما في ذلك التبعات الاقتصادية للتغيرات العالمية مثل انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي ، مما يقلل من قدرة الحكومة على تمويل السياسات التنموية الاجتماعية.[1]

3 .نقص التمويل والموارد: يعاني المجتمع الجزائري من نقص التمويل والموارد المخصصة لتنفيذ السياسات التنموية الاجتماعية ، مما يقيّد قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها بشكل كامل.

4 .التحديات الديمغرافية: يشهد المجتمع الجزائري زيادة في النمو السكاني وتحولات ديمغرافية مثل تزايد نسبة الشباب وتحولات في هيكل الأسرة ، مما يفرض تحديات إضافية على السياسات الاجتماعية.

5 .العوامل الثقافية والاجتماعية: تشمل المشاكل الثقافية والاجتماعية التمييز والتمييز الجنسي والعنف والتطرف ، وتلك العوامل قد تعوق تنفيذ السياسات التنموية الاجتماعية بشكل فعال.

6 .الحروب والنزاعات: تتعرض الجزائر لتحديات أمنية ونزاعات داخلية وخارجية قد تعيق جهود التنمية الاجتماعية وتشتت الموارد والاهتمامات الحكومية.

تلك هي بعض المشاكل والمعوقات التي تواجه السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري، والتي يجب مواجهتها وحلها بشكل شامل لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في البلاد.[2]

[1] رضاونية رابح، معوقات التنمية المحلية (دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة)، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية(غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998-1999، ص 109.

2 السيد الحسين وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف ، مصر ، ط1988 ص 36

5. افاق تطوير السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري

تطوير السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري يتطلب اتخاذ خطوات واضحة ومستدامة لمعالجة التحديات والمشاكل الحالية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. إليك بعض الافاق التي يمكن أن تسهم في تحسين وتطوير السياسات التنموية الاجتماعية في الجزائر:

1 .تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: يجب أن تكون الحكومة ملتزمة بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد وتعزيز النزاهة والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.[1]

2 .تعزيز التمويل والموارد: يجب زيادة التمويل وتوجيه المزيد من الموارد لتنفيذ السياسات التنموية الاجتماعية ، وتحسين استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية.

3 .تحسين البنية التحتية الاجتماعية: يجب الاستثمار في تحسين البنية التحتية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان ، وتطوير المدارس والمستشفيات وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

4 .تشجيع الابتكار وريادة الأعمال: يجب تعزيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال من خلال توفير الدعم المالي والتقني والتدريب للمبادرات الشبابية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5 .تعزيز المشاركة المجتمعية: يجب أن تشجع السياسات التنموية المجتمعية على المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات.

6 .تطوير التعليم والتكوين المهني: يجب تطوير نظام التعليم والتكوين المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل وتوفير الفرص التعليمية للجميع.

---

[1] دبلة عبد العالي، التجربة التنموية بين إشكالية التبعية والتخلف، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، القاهرة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، 1989، ص 21.

7 .تعزيز حقوق المرأة والشباب: يجب تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتعزيز حقوقهم وتمكينهم من المساهمة بشكل فعال في تنمية المجتمع.

تلك هي بعض الافاق التي يمكن أن تسهم في تطوير السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري، والتي يجب أن تكون مستندة إلى التحليل الشامل للوضع الراهن وتوجيهات التنمية المستقبلية للبلاد.[1]

1 السيد الحسين وآخرون ، مرجع سابق، ص 36

خلاصة الفصل

في هذا الفصل استكشفنا السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري ، بدءًا من الفترة التاريخية ما بعد الاستعمار حتى الفترة الحالية. تبين لنا أن الجزائر واجهت العديد من التحديات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية على مر العصور، مما أثر على تنميتها واستقرارها.

من خلال النظر إلى السياسات التنموية الاجتماعية ، وجدنا أن هناك العديد من الجوانب التي ينبغي تحسينها وتطويرها. يجب تعزيز الشفافية ، ومكافحة الفساد ، وتوجيه المزيد من الموارد إلى القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان. كما يجب أن تكون السياسات الجديدة مرنة ومتوافقة مع التحديات الراهنة مثل التغير المناخي والديمغرافي.

لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة ، ينبغي أن تكون السياسات الحكومية مستنيرة ومتعددة الأبعاد ، تأخذ بعين الاعتبار تفاوت الظروف والاحتياجات بين الفئات الاجتماعية المختلفة. تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أيضًا تشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

باختصار، يجب أن تكون السياسات التنموية الاجتماعية في الجزائر متوازنة ومستدامة ، وتستهدف تحسين جودة حياة جميع المواطنين وتحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى إجراءات الدراسة الميدانية التي اعتمدناها في دراستنا حول معوقات التنمية الاجتماعية بالجلفة كدراسة ميدانية ببلدية دار الشيوخ ، بإعتبار هذه الإجراءات حجر الأساس في أي دراسة علمية تتصف بالدقة و الموضوعية ، لأنها تعطي الدراسة اهمية كبيرة من أجل الحصول على نتائج صحيحة و دقيقة و سيتضمن هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتمثلة في المجال الجغرافي ، الزمني ،ا لبشري، منهج الدراسة ، و كذا العينة بعد تحديد نوعها و طرق اختيارها وصولا إلى أدوات جمع البيانات و تحليلها التي تم جمعها وصولا الى نتائج الدراسة ثم التوصيات و الاقتراحات.

1- مجالات الدراسة:

لقد تمت الدراسة الميدانية المتعلقة بدراستنا في بلدية دار الشيوخ لولاية الجلفة ، و قد اختصرت هذه الدراسة على الذي ترسمه النقاط التالية :

أ- المجال المكاني :

تبعد عن مقر الولاية ب حوالي 40 كلم شرقا _ حدود ولاية المسيلة _ و320 كلم عن العاصمة الجزائر سميت بدار الشيوخ نسبة إلى شيوحها الصالحين الأربعة كما كانت تعرف قديما بحوش النعاس نسبة إلى شيخها ومؤسسها الشيخ عبد الرحمان النعاس. ويقطن دار الشيوخ حسب إحصائيات 2008 حوالي 50 ألف ساكن وتعتبر خامس بلدية من حيث عدد السكان. نذكر من أحيائها أبو نفر المساكين 300 316.

دار الشيوخ مدينة تقع على سفح جبل : السحاري أولاد بنعلية ، جيل مناعة وتستارة وكذا قربها من أهم موردين للماء : العقيلة وضاية تسلوين وعيون فريض وقرب المياه السطحية ووجود بعض الأراضي الخصبة قرر أهلها أن تكون محطة استقرار. وكان أول من سكنها هم عروش أولاد بوعبد الله وأولاد عبد القادر وأولاد لغويني في المناطق السهبية والسحاري وأولاد بنعلية في المناطق الجبلية منذ ما يقارب 300 سنة وكانت تسمى بالملقى (أي المكان الذي يلتقي فيه الناس) حيث يلتقي في المنطقة يوم الجمعة كبار العروش لصلاة ظهر الجمعة ثم المبيت ويوم السبت يعرضون تجارتهم للمقايضة ودراسة أمورهم بعد استقرار عرش أولاد بوعبد الله وأولاد عبد القادر في المنطقة بصفة رسمية بعد أن كانوا مع معظم العروش الأخرى لا يقطنوها إلا في فصل الصيف والخريف لقسوة شتائها. أطلق عليها اسم المحاقن لتوسطها الجبال واحتقان البرد فيها وبعد دفن الشيوخ الأربعة وهم : الشيخ الحدي وميصرة والحاج سعد في منطقة القباب والشيخ سيد أحمد في العقيلة أصبح الناس حين يقصدون هذه المنطقة يقولون إنا ذاهبون لبرالشيوخ نسبة للشيوخ المدفونين فيها وهم من عرش أولاد بوعبد الله. وفي أواخر القرن الماضي أي سنة :1887 م أقام الشيخ عبد الرحمان بن سليمان (المعروف بالشيخ النعاس) زاوية بالمنطقة لتدريس القرآن الكريم حيث ذاع صيت هذه الزاوية وأطلق عليها روادها حوش النعاس

نسبة للشيخ النعاس ومنذ ذلك اليوم أصبح أهل المنطقة يطلقون عليها اسم حوش النعاس وبدأت النواة الأولى للبلدة منذ ذلك العهد حيث عرفت استقرار العروش الباقية بصفة رسمية : عرش أولاد عبد القادر في الجهة الشرقية وعرش أولاد لغويني في الجهة الغربية والسحاري أولاد بن علية في المناطق الجبلية إلا أن التسمية الغالبة التي كان يطلقها الوافدين من مناطق بعيدة هي ديار الشيوخ وبعد موت الشيخ عبد الرحمان النعاس سنة : 1906 بنيت عليه القبة سنة : 1909 وهي موجودة لحد الساعة.

ب-المجال الزمني

إذا كان المجال الزمني يتمثل في الفترة الزمنية التي يقوم بها الباحث بإجراء الدراسة الميدانية بهدف جمع البيانات و المعلومات مع مفردات العينة التي يختارها لدراسته ، إذ تعتبر البيانات و المعلومات الأولية ضرورية للمساعدة على إعداد الأسئلة الاستمارة و التمهيد للبدء في الدراسة.

و على هذا الأساس فقد تمت دراستنا الميدانية فالبلدية المذكورة سابقا على فترتين .

- **الفترة الاولى** : من 2024/03/27 إلى غاية 2024/03/31 حيث قمنا بتخصيص أوقات للقيام ببعض اللقاءات مع بعض الناس ، كل هذا سمح لنا باستغلال الوقت الكافي للتحاور و الحصول على المعلومات الضرورية لإعداد الاستمارة.

-**الفترة الثانية** : بعد إعداد الاستمارة تم توزيعها من 2024/04/17 إلى غاية 2024/04/19 على عدة دفعات ليتم جمعها و تفريغها في جداول إحصائية و ذلك لمدة بلغت 15 يوم من تاريخ التوزيع و حتى المعالجة النهائية.

ج-المجال البشري:

و ينحصر المجال البشري للدراسة في جميع سكان البلدية حيث يقدر عددهم ب 30 ساكن موزعين على العروش.

2- المنهج المتبع

يعرف المنهج العلمي لدراسة على انه "هو أسلوب لتفكير والعمل يعتمد عليه الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة .

فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي يعنى بدراسة الواقع أو الظاهرة الموجودة في الواقع ويهتم بوصفيها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا عن طريق وصف ظاهرة مع بيان خصائصها أو تعبيرا كميا يعطينا وصفا رقميا مع بيان مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع غيرها من الظواهر.

وقد اخترنا هذا المنهج لان هذه الدراسة تحتاج أكثر وصف و تحميل و الكشف عن معوقات التنمية الاجتماعية بالمنطقة فمن خلال هذا المنهج نستطيع رصد ومتابعه دقيقة لهذه معوقات التنمية الاجتماعية بمختلف أنواعه وأشكاله قصد الوصول الى استنتاجات تسهم في فهم الواقع و تطويره خاصة و ان المنهج الوصفي يركز على ما هو كائن في الوصف و تفسير الظاهرة المدروسة.

3- الأدوات المستخدمة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أدوات الدارسة والمتمثلة في: مقياس الدارسة ، اختبار صدق وثبات أداة الدارسة ، وكذا اختبار اعتدالية التوزيع .

أولا: أدوات الدارسة

قصد التعرف على دور الاتصال الإداري الداخلي في تعزيز أداء العاملين ، ولوصول إلى الإجابة النهائية على أسئلة هذه الدارسة ، واختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها تم الاعتماد على الأدوات التالية:

1 -الاستبيان:

يعتبر الاستبيان الأداة الأنسب لجمع بيانات الدارسة، ويتكون هذا الاستبيان من جزئين وهما:

1-الجزء الأول : متعلق بالبيانات الشخصية (النوع ، العمر، المستوى التعليمي ، الخبرة المهني)

2-الجزء الثاني : متعلق بمتغيرات الدراسة ويتضمن محوريين.

الفصل الخامس : عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

1- تحليل نتائج الاستبيان

1- الجنس :

جدول 1: توزيع مفردات العينة حسب نوع الجنس

نوع الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	13	%43.3
أنثى	17	%56.7
المجموع	30	100

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يبين لنا الجدول رقم(**01**) توزيع أفراد حسب الجنس، إذ أن نسبة الذكور 80% أما نسبة الإناث فكانت 20%، والملاحظة أن نسبة الإناث اعلى من نسبة الذكور وهذا يعود بسبب متطلبات وظروف العمل والتي تحتاج لجهد عضلي وفكري .

2-السن:

جدول 2: توزيع مفردات العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة%
من 20الى 29 سنة	6	%20
من 30 إلى 39 سنة	11	%36.7
من 40 إلى 49سنة	9	%30
اكثر من50 سنة	4	%13.3
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن 36.7% من أفراد العينة هم في عمر 35-45 سنة وقد بلغ عددهم 11، تليها فئة أخرى بنسبة 30% هم في عمر 45-60 سنة وقد بلغ عددهم 9، تليها فئة أخرى بنسبة 20% هم في عمر 25-30 سنة وقد بلغ عددهم 6، وفي الأخير نجد فئة في عمر 65 سنة بنسبة 13.3% وقد بلغ عددهم 4 ، من المجموع الكلي للعينة، وهذا يرجع الى سياسية التجديد الطاقة الشبابية في المؤسسة.

3- الحالة المدنية :

جدول 3: توزيع مفردات العينة حسب الحالة المدنية

نوع الجنس	التكرار	النسبة%
أعزب	10	%33.33
متزوج	20	%66.67
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يبين لنا الجدول رقم(**03**) توزيع افراد حسب الحالة المدنية، اذ انا نسبة المتزوجين 66.67% اما نسبة العزاب فكانت 33.33%، والملاحظة ان نسبة المتزوجين اعلى بكثير من نسبة العزاب .

4-الدرجة العلمية :

جدول 4: توزيع مفردات العينة حسب المستوى الأكاديمي.

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة%
ثانوي	12	%23.3
ليسانس	7	%43.3
ماستر	21	%26.7
دكتوراه	2	%6.7
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه ان نسبة الدرجات العلمية المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة بحيث كانت نسبة الحاصلين على شهادة ليسانس 43.3%، بينما كانت نسبة الحاصلين على شهادة الماستر 26 %أما نسبة الحاصلين على ثانوي فكانت 23.3%، اما نسبة المتحصلين على الدكتوراه فكانت بنسبة 6.7%.

والملاحظ أن أكبر نسبة كانت على مستوى الحاصلين على شهادة الليسانس، تليها نسبة الحاصلين على شهادة الماستر وفي الأخير كانت نسبة الحاصلين على شهادة تقني هي الأقل.

5-سنوات العمل:

جدول 5: جدول يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة%
أقل من 5سنوات	5	%10
من 5إلى 10سنوات	14	%48
أكثر من 10 سنوات	11	%42
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه ان توزيع أفراد عينة الدراسة نجد أن نسبة الأفراد الذين خبرتهم المهنية من5 سنوات الى 10 سنوات 48%وهي اعلى نسبة، أما نسبة الأفراد الذين تصل الى اكثر من 10 سنوات هي 42% ، أما نسبة الأفراد الذين خبرتهم اقل من 5 سنوات وهي10 %وهي قليلة كون المؤسسة نادرا ما تفتح مناصب عمل، والملاحظ أن فئة 30 سنة الى 39 سنة هي المسيطرة كما لاحظنا في الجدول رقم 3.

2- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى

جدول 6: تأثير التمييز الاجتماعي على تحقيق التنمية الاجتماعية

هل يؤثر التمييز الاجتماعي	التكرار	النسبة%
يؤثر	25	%83.33
لا يؤثر	5	%16.67
المجموع	30	%100

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه ان نسبة 83.33% من المبحوثين يعتقدون أن التمييز الاجتماعي يؤثر على تحقيق التنمية الاجتماعية. هذا يشير إلى إدراك واسع بأن التمييز الاجتماعي يشكل عقبة في طريق التنمية.

اما نسبة 16.67% يعتقدون أن التمييز الاجتماعي لا يؤثر على تحقيق التنمية الاجتماعية. هؤلاء قد يكون لديهم وجهات نظر مختلفة حول العوامل المؤثرة على التنمية أو قد يرون أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً.

يمكن الاستنتاج أن هناك توافق عام على أن التمييز الاجتماعي له تأثير كبير على تحقيق التنمية الاجتماعية، مما يستدعي ضرورة معالجة هذه القضية لتحقيق تقدم اجتماعي وتنموي شامل.

جدول 7: يوضح علاقة نقص البنية التحتية بضعف الاقتصاد الوطني:

		هل يعتبر نقص البنية التحتية من معوقات التنمية الاجتماعية				المجموع	النسبة%
		نعم	النسبة%	لا	النسبة%		
هل يؤدي ضعف الاقتصاد الوطني إلى تقليل فرص التنمية الاجتماعية؟	نعم	22	% 95.65	1	% 4.35	23	%76.67
	لا	4	% 57.14	3	% 42.86	7	%23.33
المجموع		26	% 100	4	% 100	30	% 100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه نقص البنية التحتية من معوقات التنمية الاجتماعية، حيث نلاحظ ان نسبة 95.65% من المبحوثين يقولون ان نقص البنية التحتية يعتبر من معوقات التنمية الاجتماعية، اما نسبة 4.35% فلا يعتبرون ان النقص في البنية التحتية من معوقات التنمية الاجتماعية.

اما نسبة 76.67% يقولون إن ضعف الاقتصاد الوطني يؤدي الى تقليل فرص التنمية الاجتماعية، أما نسبة 23.33% فيرون ان ضعف الاقتصاد الوطني لا يؤدي الى تقليل فرص التنمية الاجتماعية

يُظهر الجدول أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن ضعف الاقتصاد الوطني يعد من العوامل التي تقلل فرص التنمية الاجتماعية. يعكس هذا الوعي بأهمية الاستقرار الاقتصادي ودوره الحاسم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

جدول 8: يوضح علاقة غياب الشراكة بين القطاع العام والخاص بنقص الفرص التعليمية

		هل يؤدي غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تعطيل التنمية الاجتماعية؟					
		نعم	نسبة %	لا	نسبة %	المجموع	نسبة %
هل يؤدي نقص الفرص التعليمية إلى تراجع التنمية الاجتماعية؟	نعم	20	%90.91	4	%50	24	% 80
	لا	2	%9.09	4	% 50	6	% 20
Total		22	100%	8	% 100	30	% 100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص يؤدي إلى تعطيل التنمية الاجتماعية، حيث نلاحظ ان نسبة 90.91%: يقولون أن غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص يؤدي إلى تعطيل التنمية الاجتماعية، أما نسبة 9.09% فيرون انه لا يوجد غياب شراكة بين القطاع والخاص.

يمكن الإشارة إلى أن غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يعطل التنمية الاجتماعية. هذه الشراكة تساعد في توفير التمويل والخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى، وتحسين البنية التحتية، وتوفير فرص عمل جديدة، وبالتالي تعزيز التنمية الاجتماعية.

في حين ترى نسبة 80% يرون ان نقص الفرص التعليمية يؤدي الى تراجع التنمية الاجتماعية، أما نسبة 20% فيرون ان هناك فرص تعليمية مما يؤدي الى التنمية الاجتماعية.

التعليم الجيد يفتح أبواب فرص العمل ويحسن من فرص الحصول على وظائف جيدة ومستدامة. نقص التعليم يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الفقر.

جدول 9: يوضح هل يؤثر ضعف التكنولوجيا والابتكار على تحقيق التنمية الاجتماعية؟

هل يؤثر ضعف التكنولوجيا والابتكار على تحقيق التنمية الاجتماعية؟	التكرار	النسبة%
نعم	27	%90
لا	3	%10
المجموع	30	%100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه مدى مراقبة جودة المنتجات من طرف لمتعاملين، حيث نلاحظ ان نسبة 90%، من المبحوثين يرون ان ضعف التكنولوجيا والابتكار يضعف تحقيق التنمية الاجتماعية، أما نسبة 10% فيرون ان ضعف التكنولوجيا لا تؤثر على التنمية الاجتماعية وتحقيقها.

إن ضعف استعمال التكنولوجيا والابتكار يمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث تعزيز التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. من الضروري أن تتبنى الحكومات والشركات والمجتمعات سياسات واستراتيجيات تدعم التكنولوجيا والابتكار لتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي مستدام.

3- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية

جدول 10: يوضح يعتبر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي معوقًا للتنمية الاجتماعية.

هل يعتبر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي معوقًا للتنمية الاجتماعية	التكرار	النسبة%
نعم	18	%60
لا	12	%40
المجموع	30	%100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول رقم نسبة 60% من المبحوثين يرون التفاوت الاجتماعي والاقتصادي تعتبر معوقا للتنمية الاجتماعية، أما نسبة 40% فيرون ان التفاوت الاجتماعي والاقتصادي لا يعتبر معوقا للتنمية الاجتماعية.

يعتبر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي عائقاً رئيسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية وفقاً لآراء غالبية المبحوثين في الاستطلاع. يجب اتخاذ إجراءات فعالة لتقليل هذا التفاوت وتعزيز فرص التنمية الشاملة والمستدامة لتحقيق مجتمع أكثر عدالة واستقراراً.

جدول 11: يوضح هل يؤثر ضعف مشاركة المجتمع المحلي في قرارات التنمية على نجاحها

هل يؤثر ضعف مشاركة المجتمع المحلي في قرارات التنمية على نجاحها	التكرار	النسبة%
نعم	22	%73.33
لا	08	%26.67
المجموع	30	%100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه ان نسبة 73.33% يرون ان ضعف مشاركة المجتمع المحلي يؤدي الى ضعف قرارات التنمية ونجاحها، أما نسبة 26.67% فيرون ان ضعف المشاركة المجتمع المحلي لا توثر على مدى نجاح قرارات التنمية.

أن ضعف مشاركة المجتمع المحلي في قرارات التنمية يمكن أن يعوق نجاحها. لذلك، يجب تعزيز هذه المشاركة لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستجيب لاحتياجات وأولويات المجتمع المحلي. زيادة الشفافية والمساءلة وبناء القدرات المحلية يمكن أن تسهم بشكل كبير في نجاح المشاريع التنموية وتحقيق فوائد أكبر للمجتمع.

جدول 12: يوضح هل يؤدي ضعف التخطيط الاستراتيجي إلى فشل مبادرات التنمية الاجتماعية

يؤدي ضعف التخطيط الاستراتيجي إلى فشل مبادرات التنمية الاجتماعية	التكرار	النسبة%
نعم	19	%63.33
لا	11	%36.67
المجموع	30	%100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه أن نسبة 63.33% يرون ان ضعف التخطيط الاستراتيجي يؤدي الى فشل مبادرات التنمية الاجتماعية، أما نسبة 36.67% فيرون ان ضعف التخطيط الاستراتيجي لا يؤدي الى فشل المبادرات التنمية الاجتماعية.

يظهر الجدول أن ضعف التخطيط الاستراتيجي يمكن أن يؤدي إلى فشل مبادرات التنمية الاجتماعية بنسبة كبيرة. لذلك يجب تعزيز الجهود في تطوير وتنفيذ استراتيجيات تخطيطية قوية ومرنة تضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل فعال ومستدام، ومن خلال زيادة الشفافية، وتعزيز القدرات، والاستثمار في التكنولوجيا، يمكن تعزيز جودة التخطيط والتنفيذ لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجتمعات.

جدول 13: يوضح عدم توفير الفرص للشباب من معوقات التنمية الاجتماعية؟

عدم توفير الفرص للشباب من معوقات التنمية الاجتماعية	التكرار	النسبة%
نعم	30	%100
لا	0	%0
المجموع	30	%100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول ان نسبة 100% يرون أن عدم توفير الفرص للشباب يعتبر من معوقات التنمية الاجتماعية. هذا يشير إلى أهمية توفير الفرص التعليمية والاقتصادية والاجتماعية للشباب كجزء أساسي من تعزيز التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات.

يؤكد الجدول على أهمية توفير الفرص للشباب كجزء أساسي من استراتيجيات التنمية الاجتماعية، حيث يعتبر عدم توفير الفرص للشباب من أبرز المعوقات التي يجب معالجتها لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات.

جدول 14: تؤدي القيود الثقافية والتقاليد إلى تعطيل برامج التنمية الاجتماعية

تؤدي القيود الثقافية والتقاليد إلى تعطيل برامج التنمية الاجتماعية	التكرار	النسبة%
نعم	14	%46.67
لا	16	%53.33
المجموع	30	%100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

يوضح لنا الجدول أعلاه أن نسبة 53.33% من المبحوثين يرون أن القيود الثقافية والتقاليد لا تؤدي الى تعطيل برامج التنمية الاجتماعية، أما نسبة 46.67% فيرون أن التقاليد والقيود الثقافية تؤدي الى تعطيل برامج التنمية الاجتماعية.

يجب أن تكون البرامج التنموية الاجتماعية مبنية على فهم عميق للسياقات الثقافية والتقاليدية المحلية لزيادة فرص نجاحها وتأثيرها الإيجابي على المجتمعات المستهدفة وذلك من خلال التعاون والتكيف، يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بطريقة تحترم وتعزز الهويات الثقافية المختلفة.

جدول 15: تأثير نقص الاستثمارات في المناطق الريفية على تحقيق التنمية الاجتماعية

	هل يؤثر نقص الاستثمارات في المناطق الريفية على تحقيق التنمية الاجتماعية			التكرار	النسبة%
نعم	نقص المشاريع	14	50	28	93.33
	نقص الخدمات الاجتماعية	5	17.86		
	تدهور البنية التحتية	9	32.14		
لا				2	6.67
المجموع				30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة 50% من المبحوثين يرون ان نقص المشاريع في المناطق الريفية يؤثر على تحقيق التنمية الاجتماعية، أم نسبة 32.14% أن تدهور البنية التحتية يسهم في تقليل فرص التنمية الاجتماعية، مما يبرز أهمية تحسين البنية التحتية كمدخل أساسي لدعم التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية، أما نسبة 17.86% فيرون أن نقص الخدمات الاجتماعية يسهم في تعطيل التنمية الاجتماعية، مما يظهر أن التركيز على تعزيز هذه الخدمات قد يكون ضرورياً لتحسين الظروف الاجتماعية في تلك المناطق.

أما نسبة 6.67% أن نقص الاستثمارات في المناطق الريفية لا يؤثر على تحقيق التنمية الاجتماعية

من المهم التركيز على زيادة الاستثمارات في المناطق الريفية، وتعزيز البنية التحتية الأساسية، وتقديم الخدمات الاجتماعية بشكل متوازن لتعزيز فرص التنمية الشاملة والمستدامة.

بالتالي يتطلب حل المشكلات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية اتخاذ إجراءات فعالة تستهدف تعزيز الاستثمارات، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية لتحقيق نمو مستدام وشامل يعمم الفوائد على جميع فئات المجتمع.

جدول 16: يؤدي غياب السياسات الاجتماعية الشاملة إلى إعاقة التنمية الاجتماعية

يؤدي غياب السياسات الاجتماعية الشاملة إلى إعاقة التنمية الاجتماعية	التكرار	النسبة%
نعم	17	56.67
لا	13	43.33
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه أن 56.67% من المبحوثين يعتقدون أن غياب السياسات الاجتماعية الشاملة يؤدي إلى إعاقة التنمية الاجتماعية، بينما يرى 43.33% أن ذلك ليس له تأثير كبير. هذا يشير إلى أن هناك تفاوتًا في الرأي حول دور السياسات الاجتماعية الشاملة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية.

إن وجود سياسات اجتماعية شاملة وفعالة يعتبر أمراً حيوياً لدعم التنمية الاجتماعية المستدامة. هذه السياسات يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الإجراءات والتدابير التي تعزز العدالة الاجتماعية، وتحسن جودة الحياة، وتعزز فرص النمو الشامل لجميع شرائح المجتمع. من الضروري أن تكون هذه السياسات مدعومة بالتنفيذ الفعال والمتابعة المستمرة لتحقيق تأثير إيجابي ملموس على مستوى الحياة للأفراد والمجتمعات بشكل عام.

جدول 17: يعتبر نقص التدريب المهني معوقًا للتنمية الاجتماعية

يعتبر نقص التدريب المهني معوقًا للتنمية الاجتماعية	**التكرار**	**النسبة%**
نعم	21	70
لا	9	30
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة 70% من المبحوثين أن نقص التدريب المهني يعتبر عاملاً معوقاً للتنمية الاجتماعية. هذا يشير إلى أهمية توفير فرص التدريب المهني والتعليم المستمر لتعزيز فرص العمل والتطوير الشخصي.

اما نسبة 30% من المبحوثين يرون أن نقص التدريب المهني لا يؤثر بشكل كبير على التنمية الاجتماعية، مما يشير إلى تباين الآراء في هذا الصدد.

إن توفير فرص التدريب المهني والتعليم المستمر يعتبر جزءاً أساسياً من تعزيز التنمية الاجتماعية. يساهم التدريب المهني في تمكين الأفراد وزيادة فرص العمل، كما يعزز من القدرات الفردية ويسهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات. من المهم أن تكون هذه الجهود مدعومة بالسياسات الحكومية التي تعزز التدريب المهني وتوفر الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى التعليم المهني والتدريب اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.

جدول 18: علاقة التفاوت في الوصول الى الخدمات الأساسية بضعف الرقابة على تنفيذ المشاريع

		هل يؤثر التفاوت في الوصول إلى الخدمات الأساسية على التنمية الاجتماعية				المجموع	النسبة%
		نعم	النسبة%	لا	النسبة%		
هل يؤدي ضعف الرقابة على تنفيذ المشاريع إلى فشل التنمية الاجتماعية	نعم	17	77.27	5	62.50	22	73.33
	لا	5	22.73	3	37.50	8	26.67
المجموع		22	100	8	100	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة 77.27% يرون ان هناك تفاوت في الوصول الى الخدمات الأساسية مما يؤثر على التنمية الاجتماعية أما نسبة 22.73% فيرون انه لا توجد تفاوت في الوصول الى الخدمات الاجتماعية، فحين ترى نسبة 73.33% ان ضعف الرقابة يؤدي الى فشل التنمية الاجتماعية ، أما نسبة 26.67% يرون ان ضعف الرقابة لا يؤثر على تنفيذ المشاريع والتنمية الاجتماعية.

توضح النتائج أن هناك إدراكًا متزايدًا لأهمية توفير الوصول المتساوي إلى الخدمات الأساسية وضرورة تعزيز الرقابة على تنفيذ المشاريع لضمان نجاح التنمية الاجتماعية. هذه العوامل تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعود بالفائدة على جميع فئات المجتمع.

جدول 19: يؤدي نقص الفرص الاقتصادية إلى إعاقة التنمية الاجتماعية

يؤدي نقص الفرص الاقتصادية إلى إعاقة التنمية الاجتماعية؟	**التكرار**	**النسبة%**
نعم	21	70
لا	9	30
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة 70% يرون ان نقص الفرص الاقتصادية يؤدي الى إعاقة التنمية الاقتصادية، اما نسبة 30% فيرون ان نقص الفرص الاقتصادية لا يؤثر على التنمية الاجتماعية.

إن الفرص الاقتصادية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية الاجتماعية، حيث أن توفير الفرص المتساوية والمتاحة للجميع يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة. نقص الفرص الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفقر والعدالة الاجتماعية، مما يعيق النمو الشامل والمستدام للمجتمعات.

جدول 20: يؤدي نقص البرامج الداعمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تراجع التنمية الاجتماعية ؟

يؤدي نقص البرامج الداعمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تراجع التنمية الاجتماعية	**التكرار**	**النسبة%**
نعم	19	63.33
لا	11	36.67
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة 63.33% يرون أن نقص البرامج الداعمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يؤدي إلى تراجع التنمية الاجتماعية.

اما نسبة 36.67% من المبحوثين يرون أن نقص البرامج الداعمة لا يؤثر بشكل كبير على التنمية الاجتماعية.

يعد توفير البرامج الداعمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أمرًا حيويًا لتعزيز التنمية الاجتماعية. هذه البرامج تساهم في تحسين جودة حياتهم وتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع. النقص في هذه البرامج قد يؤدي إلى زيادة الاستبعاد وتقليل الفرص المتاحة، مما يضعف من النمو الشامل والمستدام للمجتمعات.

جدول 21: يعتبر ضعف الإدارة المحلية معوقًا للتنمية الاجتماعية

يعتبر ضعف الإدارة المحلية معوقًا للتنمية الاجتماعية	**التكرار**	**النسبة%**
نعم	25	83.33
لا	5	16.67
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 83.33% يرون ان ضعف الإدارة المحلية يعتبر معوق للتنمية الاجتماعية، أما نسبة 16.67% يرون ان ضعف الإدارة المحلية لا يعتبر معوقا للتنمية الاجتماعية.

يعد ضعف الإدارة المحلية عاملاً معوقًا للتنمية الاجتماعية بالنظر إلى أنها تؤثر على كفاءة تنفيذ السياسات والبرامج التنموية على المستوى المحلي. الإدارة المحلية القوية والفعالة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الخدمات والمرافق الأساسية للمجتمعات. لذا، من الضروري تعزيز الإدارة المحلية وتعزيز قدراتها لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية.

جدول 22: يعتبر نقص برامج التمكين الاقتصادي للشباب معوقًا للتنمية الاجتماعية

يعتبر نقص برامج التمكين الاقتصادي للشباب معوقًا للتنمية الاجتماعية	**التكرار**	**النسبة%**
نعم	28	93.33
لا	2	6.67
المجموع	30	100

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 93.33% من المبحوثين يرون أن نقص برامج التمكين الاقتصادي للشباب يعتبر معوقًا للتنمية الاجتماعية.

أما نسبة 6.67% من المبحوثين يرون أن نقص برامج التمكين الاقتصادي للشباب لا يؤثر بشكل كبير على التنمية الاجتماعية.

توضح هذه النتائج أن برامج التمكين الاقتصادي للشباب تلعب دورًا بارزًا في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث تساهم في توفير الفرص الاقتصادية والتعليمية وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. النقص في هذه البرامج يمكن أن يؤدي إلى زيادة البطالة وتفاقم الفقر بين الشباب، مما يعرقل التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات.

4- نتائج الدراسة:

الفرضية العامة: تواجه البلدية معوقات اجتماعية متعددة تؤثر سلبًا على عمليات التنمية المستدامة

تعتبر البلديات محوراً أساسياً في عمليات التنمية المستدامة، حيث تواجه البلدية معوقات اجتماعية متعددة تعتبر عقبات رئيسية أمام عمليات التنمية المستدامة. من بين هذه المعوقات، يمكن أن نذكر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤدي إلى عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، وتأثيراته السلبية على الاستقرار الاجتماعي. كما تشمل المعوقات الاجتماعية الأخرى نقص التمثيل والمشاركة السياسية للفئات الضعيفة والمجموعات الأقل حظاً، مما يحد من قدرتها على التأثير في صنع القرارات المحلية التي تلبي احتياجاتها وتعزز من تنمية مجتمعها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المعوقات الاجتماعية أيضاً القضايا الثقافية والقانونية التي قد تعرقل عمليات الإصلاح والتحسين في البنى التحتية والخدمات العامة، مما يعرض استدامة التنمية المحلية للتهديد.

الفرضية الأولى: يؤثر ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية في البلدية على استقرار المجتمعات وتقدمها الاجتماعي ؟

ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية في البلدية يمثل عاملاً حاسماً يؤثر سلباً على استقرار المجتمعات وتقدمها الاجتماعي. فإن عدم توفر البنية التحتية الكافية مثل الطرق المؤهلة، وشبكات الصرف الصحي، والتزود بالمياه النظيفة، يؤدي إلى تعزيز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مناطق البلدية. هذا التفاوت يمكن أن يؤدي إلى عزوف الاستثمارات الخاصة والعامة عن هذه المناطق، مما يزيد من عزلتها الاقتصادية ويقلل من فرص التوظيف والتنمية الاقتصادية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر ضعف الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة على جودة حياة السكان، حيث يمكن أن يتسبب في تقليل فرص الحصول على تعليم مؤهل ورعاية صحية

جيدة، مما يزيد من مستويات الفقر والإقصاء الاجتماعي. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي نقص الخدمات الصحية إلى انتشار الأمراض وتدهور الحالة الصحية العامة للمجتمع، مما يضعف قدرته على التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

بشكل عام، فإن تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية في البلديات يعتبر أمراً حاسماً لتعزيز استقرار المجتمعات وتعزيز تقدمها الاجتماعي، ويشكل أساساً أساسياً لبناء مجتمعات مستدامة ومزدهرة.

الفرضية الثانية يؤثر ضعف الاقتصاد المحلي ونقص الفرص الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في البلدية ؟

ضعف الاقتصاد المحلي ونقص الفرص الاقتصادية يمثلان عوامل رئيسية تؤثر بشكل كبير على التنمية الاجتماعية في البلدية. عندما يكون الاقتصاد المحلي ضعيفاً ولا يوفر فرص عمل كافية، يتضرر السكان المحليون، خاصة الشباب والفئات الضعيفة، من نقص الدخل وزيادة معدلات البطالة. هذا يؤدي إلى تدهور شروط الحياة وزيادة مستويات الفقر والعزلة الاجتماعية، مما يقلل من فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وبالتالي يقلل من القدرة على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

علاوة على ذلك، يؤثر ضعف الاقتصاد المحلي على قدرة البلدية على تقديم الخدمات الأساسية وتحسين البنية التحتية، مما يعوق جهود التنمية المستدامة. فعدم توفر الموارد المالية والاقتصادية الكافية يمكن أن يحد من قدرة البلديات على تنفيذ مشاريع التطوير وتحسين البيئة الحضرية، وبناء المجتمعات المستدامة والمزدهرة.

لذا، من الضروري تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل مستدامة في البلديات، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين جودة حياة السكان وزيادة فرصهم في النمو والتقدم.

5- الاستنتاج العام:

استنتاج الفرضية الأولى:

يؤثر ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية في البلدية على استقرار المجتمعات وتقدمها الاجتماعي ؟

من خلال دراستنا الميدانية وتحليلنا للجداول الإحصائية ثم عرضها وقراءتنا السيوسيولوجية لها وفي ضوء ما توصلنا اليه من نتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- ان هناك تأثير للتمييز الاجتماعي على تحقيق التنمية الاجتماعية، مما يستدعي ضرورة معالجة هذه القضية لتحقيق تقدم اجتماعي وتنموي شامل.

- ان نقص البنية التحتية يعتبر من معوقات التنمية الاجتماعية، كذلك ضعف الاقتصاد الوطني الى تقليل فرص التنمية الاجتماعية.

- أن غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص تؤدي الى تعطيل التنمية الاجتماعية حيث أن تساعد في توفير التمويل والخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى، وتحسين البنية التحتية، وتوفير فرص عمل جديدة، وبالتالي تعزيز التنمية الاجتماعية.

استنتاج الفرضية الثانية:

يؤثر ضعف الاقتصاد المحلي ونقص الفرص الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في البلدية ؟

- أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي يعتبر معوقا للتنمية الاجتماعية لهذا يجب اتخاذ إجراءات فعالة لتقليل هذا التفاوت وتعزيز فرص التنمية الشاملة والمستدامة لتحقيق مجتمع أكثر عدالة واستقراراً.

– ان ضعف مشاركة المجتمع المحلي في قرارات التنمية يؤثر على التنمية الاجتماعية لذلك، يجب تعزيز هذه المشاركة لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستجيب لاحتياجات وأولويات المجتمع المحلي.

– أن ضعف التخطيط الاستراتيجي يؤدي الى فشل مبادرات التنمية الاجتماعية لذلك يجب تعزيز الجهود في تطوير وتنفيذ استراتيجيات تخطيطية قوية ومرنة تضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل فعال ومستدام.

– ان عدم توفير الفرص للشباب من معوقات التنمية الاجتماعية حيث يعتبر عدم توفير الفرص للشباب من أبرز المعوقات التي يجب معالجتها لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات.

– ان القيود الثقافية والتقاليد لا تؤدي الى تعطيل برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تكون البرامج التنموية الاجتماعية مبنية على فهم عميق للسياقات الثقافية والتقاليدية المحلية لزيادة فرص نجاحها وتأثيرها الإيجابي على المجتمعات المستهدفة.

– ان نقص الاستثمارات في المناطق الريفية يؤثر على تحقيق التنمية الاجتماعية بالتالي يتطلب حل المشكلات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية اتخاذ إجراءات فعالة تستهدف تعزيز الاستثمارات.

– أن غياب السياسات الاجتماعية الشاملة يؤدي الى إعاقة التنمية الاجتماعية حيث أن إن وجود سياسات اجتماعية شاملة وفعالة يعتبر أمراً حيوياً لدعم التنمية الاجتماعية المستدامة. هذه السياسات يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الإجراءات والتدابير التي تعزز العدالة الاجتماعية، وتحسن جودة الحياة.

– ان نقص التدريب المهني يعتبر معوقا للتنمية الاجتماعية حيث أن إن توفير فرص التدريب المهني والتعليم المستمر يعتبر جزءاً أساسياً من تعزيز التنمية الاجتماعية. يساهم التدريب المهني في تمكين الأفراد وزيادة فرص العمل.

الخاتمة

الخاتمة:

في الختام، يجب أن ندرك أن تطوير السياسات التنموية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري هو عملية مستمرة وشاملة تتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. يجب علينا تحديد الأولويات وتنفيذ السياسات والبرامج التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين في جميع الأصعدة. من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وضمان حقوق المرأة والشباب، يمكننا بناء مجتمع أكثر عدالة وتنمية شاملة.

تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يعد هدفًا أساسيًا لضمان أن الفوائد تصل لجميع شرائح المجتمع بشكل عادل ومتوازن. يجب أن نعمل على تعزيز القدرات الإدارية والفنية للبلديات، وزيادة التمويل والدعم الحكومي، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية. الابتكار والتفكير الإبداعي يلعبان دورًا حاسمًا في تجاوز التحديات والمشاكل التي نواجهها، ويساعدان في تحقيق مستقبل مزدهر ومستدام للأجيال القادمة.

حيث تشكل معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلديات تحديات كبيرة تؤثر على تحسين حياة المواطنين وتحقيق الاستدامة. تتنوع هذه المعوقات بين ضعف البنية التحتية ونقص التمويل، مما يؤثر على توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي ضعف الحوكمة المحلية وسوء الإدارة إلى تدهور إدارة الموارد وتأخير المشاريع. كما أن غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف التنسيق بين الجهات المعنية يسهمان في تنفيذ مشاريع غير متكاملة وغير مستدامة. علاوة على ذلك، يعتبر نقص الكوادر المؤهلة والتدريب الكافي تحديًا إضافيًا يؤثر على أداء البلديات في تحقيق خطط التنمية. التحديات البيئية، مثل التلوث والتدهور البيئي والتغير المناخي، تزيد من تعقيد الوضع. لمواجهة هذه المعوقات، يجب تعزيز القدرات الإدارية والفنية للبلديات، وزيادة التمويل والدعم

الحكومي، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار، والاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي والتنسيق بين مختلف الجهات لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة.

الاقتراحات و توصيات

بناءً على النقاشات والتحليل الذي تم في هذا السياق ، هنا بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري:

1 .تعزيز التعليم والتكوين المهني: يجب تحسين جودة التعليم وتطوير برامج التدريب المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل.

2 .توجيه المزيد من الموارد إلى القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان.

3 .تعزيز مشاركة المجتمع المدني والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات.

4 .تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفير الدعم المالي والتقني والتدريب للمبادرات الشبابية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5 .تعزيز حقوق المرأة والشباب وتمكينهم من المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

6 .تكثيف الجهود في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في إدارة الشؤون العامة.

7 .استكمال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

8 .التركيز على تحسين البنية التحتية الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والإسكان.

9 .تعزيز السياسات التنموية الإقليمية لضمان توزيع الفرص والموارد بشكل أكثر عدالة عبر مختلف المناطق الجغرافية في البلاد.

10 .الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار في تطوير الخدمات الاجتماعية وتحسين جودتها وكفاءتها.

هذه التوصيات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين في الجزائر، ويجب أن تكون جزءًا من الجهود المستمرة لتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع.

توصيات

بناءً على النقاش والتحليل، هنا بعض التوصيات التي يمكن اعتبارها لتطوير السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري:

1 .إصلاحات في النظام التعليمي: يجب تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل وتمكين الطلاب من المنافسة على المستوى الدولي.

2 .تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: يجب تعزيز الشفافية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية، واتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع العام.

3 .تعزيز حقوق المرأة: يجب تعزيز حقوق المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة والمتساوية في جميع المجالات، بما في ذلك القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4 .دعم ريادة الأعمال والابتكار: يجب تشجيع ريادة الأعمال ودعم المبادرات الابتكارية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والدعم التقني والتدريب.

5 .تحسين البنية التحتية الاجتماعية: يجب استثمار المزيد في تحسين البنية التحتية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان لتحسين جودة الحياة للمواطنين.

6 .تعزيز التنمية المستدامة: يجب أن تكون السياسات التنموية الاجتماعية مستدامة وتأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاقتصادية بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية.

7 .**تعزيز التوازن الإقليمي:** يجب أن تركز السياسات التنموية على تعزيز التوازن الإقليمي وتحسين الفرص والخدمات في المناطق النائية والمهمشة.

8 .**تعزيز التعاون الدولي:** يجب أن تعمل الجزائر على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال التنمية الاجتماعية وتبادل الخبرات والمعرفة.

هذه التوصيات يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتطوير وتحسين السياسات التنموية الاجتماعية في المجتمع الجزائري، والتي يجب أن تنفذ بشكل مستمر وشامل لتحقيق التغيير المطلوب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

- ماجر الشريف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الموسوعة العربية.
- إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- أحمد عبد الفتاح ناجي، التخطيط للتنمية في البلدان النامية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011.
- أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002.
- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.
- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية. القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- السيد الحسين وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف ، مصر ، ط1988 .
- سليمان علي الدليمي، الرعاية الاجتماعية نظريات وتطبيقات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 1998.
- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مهد الدراسات والبحوث العالمية. المطبعة العالمية، القاهرة، 1970.
- عبد الرحيم أبو كريشة دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013 .
- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، مكتبة العبيدان، الرياض السعودية، 2015.
- عبد المجيد عبد الرب، علم الاجتماع الريفية، مكتبة النجوم مصرية ، القاهرة،1975.
- عبد الناصر محمد رشاد، التعميم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي، مصر ،1997.
- عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية ،1988 .

– فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الإسكندرية ،1961 .

– كمال التابعي، علي المكاوي، علم الاجتماع العام، دار النشر الإلكتروني .

– محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996.

– مصطفى عمر التير ، التنمية والتحديث ، معهد الانماء العربي، بنغازي، 1980.

–معجم مجاني للطالب، دار المجاني، بيروت، 2001.

2– الرسائل الجامعية:

– صالحة محمد السنوسي . بعض المعوقات الاجتماعية للتنمية الادارية .2006. رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة قاريونس. كلية الآداب .

–دبلة عبد العالي، التجربة التنموية بين إشكالية التبعية والتخلف، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، القاهرة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، 1989

–رضاونية رابح، معوقات التنمية المحلية (دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة)، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية(غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998–1999.

–عبد العزيز العايش، دور علم الاجتماع فى تنمية بلدان العالم الثالث،(حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراة في علم اجتماع التنمية(غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002–2003.

3– المجلات العلمية:

– مجلة العلوم العربية والإنسانية ، المجلد6، العدد الثاني ، ماي ،2013.

– المختار محمد إبراهيم، التنمية والفساد الاداري ، مجلة دراسات، السنة السادسة .ع21 . طرابلس، 2005.

الملاحق

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

في إطار إنجاز مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل حول موضوع: **معوقات التنمية الاجتماعية بالجلفة بلدية دار الشيوخ**، و لغرض الحصول على مادة وفيرة من الإجابات الدقيقة حول هذا الموضوع، نضع بين أيديكن مجموعة من العبارات التي يمكن أن تعبر عن وجهة نظركن في هذا الموضوع، و نحيطكم علما أن هذه المعلومات الهدف منها البحث العلمي فقط .

شكرا على تعاونكم معنا .

ملاحظة : الإجابة تكون بوضع العلامة x أمام الإجابة التي تراها مناسبة

البيانات الشخصية:

1- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2- **العمر :** 20-29 ☐ 30-39 ☐ 40-49 ☐ 50 فاكثر ☐

3- **الحالة المدنية:** أعزب ☐ متزوج ☐

4- **المستوى التعليمي:** ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

5- **مدة العمل:** أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

الأسئلة:

1- هل يؤثر التمييز الاجتماعي على تحقيق التنمية الاجتماعية؟ يؤثر ☐ لا يؤثر ☐

2- هل يعتبر نقص البنية التحتية من معوقات التنمية الاجتماعية نعم ☐ لا ☐

3- هل يؤدي ضعف الاقتصاد الوطني إلى تقليل فرص التنمية الاجتماعية نعم ☐ لا ☐

4- هل يؤدي نقص الفرص التعليمية إلى تراجع التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

5- هل يؤدي غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تعطيل التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

6- هل استخدام الهناء يفعل من عملية الاتصال بين العمال والمؤمنين اجتماعيا نعم ☐ لا ☐

7- هل يؤثر ضعف التكنولوجيا والابتكار على تحقيق التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

8- هل يعتبر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي معوقًا للتنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

9- هل يؤثر ضعف مشاركة المجتمع المحلي في قرارات التنمية على نجاحها؟ نعم ☐ لا ☐

10- هل يؤدي ضعف التخطيط الاستراتيجي إلى فشل مبادرات التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

11- هل يعتبر عدم توفير الفرص للشباب من معوقات التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

12- هل تؤدي القيود الثقافية والتقاليد إلى تعطيل برامج التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

13- هل يؤثر نقص الاستثمارات في المناطق الريفية على تحقيق التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

14- هل يؤدي غياب السياسات الاجتماعية الشاملة إلى إعاقة التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

15- هل يعتبر نقص التدريب المهني معوقًا للتنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

16- هل يؤثر التفاوت في الوصول إلى الخدمات الأساسية على التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

17- هل يؤدي ضعف الرقابة على تنفيذ المشاريع إلى فشل التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

18- هل يؤدي نقص الفرص الاقتصادية إلى إعاقة التنمية الاجتماعية نعم ☐ لا ☐

19- هل يؤدي نقص البرامج الداعمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تراجع التنمية الاجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐

20- هل يعتبر ضعف الإدارة المحلية معوقًا للتنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐